التقرير السنوي

2015

نجني معكم
ثمار التفوّق

تفوّق

بنك الاردن سورية
Bank of Jordan Syria
ش.م.س

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة، تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز ، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدّم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- **النزاهة** : تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- **الشفافية** : الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.
- **الابتكار** : السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي
- **العمل الجماعي** : العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- **الانتماء** : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- **الريادة** : العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- **تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها** : والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
تقرير مجلس الإدارة 2015	9
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	39
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية	115
شبكة الفروع	131

بنك الأردن - سورية

شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.

رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.

تم إدراج سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 23/6/2010، تحت الرمز BOJS.

الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – أول شارع بغداد

صندوق بريد 8058 دمشق – سورية

هاتف: 22900000 (11) 963+

فاكس: 2315368 (11) 963+

info@bankofjordansyria.com

www.bankofjordansyria.com

www.facebook.com/bojsy/

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء
السيد أسامة سميح السكري (ممثل بنك الأردن)
السيد نقولا يوسف البهو (ممثل بنك الأردن)
السيد محمد اسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)
السيد محمد مرهف طريف الأخرس
السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي
السيد عمار محمد سعيد البردان
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المدير العام
السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات
المحاسب القانوني مصطفى عوني زكية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة
مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي الثامن لبنك الأردن – سورية متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية، وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية بالإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السادة المساهمين الكرام:

فرضت علينا الأزمة التي أتمت عامها الخامس –وعسى أن يكون الأخير– تغيرات في الخطط والأهداف الاستراتيجية الموضوعة، والتي استدعت تغيير بالسياسات والإجراءات وآليات العمل التي من شأنها رفع القدرة على التكيف والتغلب على الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة على القطاع المصرفي، وبالرغم من ذلك فقد تم تحقيق الأهداف المرحلية خلال السنوات الأربعة الماضية من عمر الأزمة، من خلال كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات في ظل الطاقات والإمكانات المتاحة.

ولقد استمر العمل بإستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء، وإعادة منح تسهيلات ائتمانية جديدة مع بداية عام 2015 وفق شروط ومعايير جديدة تراعي الظروف الراهنة، سواء بحجم التسهيلات والضمانات وطبيعة أنشطة العملاء المستهدفين، مع تكثيف جهود تحصيل الديون، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، والاستغناء عن الودائع ذات التكلفة العالية، مع الحرص على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، كذلك تم تخفيض الودائع بالعملات الأجنبية لانحسار فرص تشغيلها أو استثمارها في ظل هذه الظروف، حيث أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية، وعليه فإننا نحرص على الاحتفاظ بنسب سيولة مريحة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.
هذا وقد استمر البنك في سياسة الاستمرار بتخفيض المصاريف، بالرغم من تأثير انخفاض سعر صرف الليرة والتضخم وانعكاس ذلك سلباً على مختلف بنود المصاريف.

وعلى صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، وتطوير آليات وإجراءات الضبط الداخلي، كما يولي البنكُ أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية ووفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركائز مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

فيما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة الملاءة المالية 30.19% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 65% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 31% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%.

ويولي البنك أهمية لتنمية وتطوير الكادر الوظيفي بالرغم من الارتفاع الكبير بمعدل الدوران الوظيفي نتيجة للأزمة، مع استمرارنا ببناء فريق قادر على العمل بالرغم من الظروف الراهنة والارتقاء بأداء المصرف لمستويات أفضل، سواء على المستوى التنظيمي أو التشغيلي وخلق بيئة عمل مناسبة حسب الخطط الموضوعة.

السّادة المساهمين الكرام،،

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2015 على صعيد المركز المالي للبنك، فقد بلغ إجمالي موجودات البنك 23.5 مليار ليرة سورية، بارتفاع 6.75 مليار ليرة سورية عن عام 2014 وبنسبة 40%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك انخفاض بقيمة 2 مليار ليرة سورية وبنسبة 17% عن العام 2014 لتصل إلى 9.7 مليار ليرة سورية بهدف تخفيض التكلفة، وسجل البنك أرباح بعد الضريبة في عام 2015 بقيمة 2.78 مليار ليرة سورية، بعد أن كانت في عام 2014 خسارة بقيمة 207 مليون ليرة سورية، حيث تم البدء كما أشرنا أعلاه بإعادة منح التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى العمل على جدولة عدد لا بأس به من الحسابات والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل تعهدات التصدير، كما تم رفع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من 4.1 مليار ليرة سورية في عام 2014، إلى ما يقارب 4.4 مليار ليرة سورية في عام 2015 استناداً للتعليمات النافذة بهذا الخصوص، وبناء عليه فقد ارتفع مجموع حقوق المساهمين إلى 5 مليار ليرة مقارنة بـ 2.2 مليار ليرة عام 2014 .

أما في جانب الاستخدامات فقد ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بقيمة 3 مليار ليرة سورية، وبنسبة 66%، لتبلغ 7.3 مليار ليرة سورية، وجاء هذا الارتفاع نتيجة منح تسهيلات بقيمة 1.7 مليار ليرة سورية والباقي ناتج عن رصد مخصصات وعكس فوائد معلقة إضافية بقيمة 383 مليون ليرة سورية، إضافة لتأثير ارتفاع سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة لعناصر بيان الدخل، فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بقيمة تقارب 2.5 مليار ليرة سورية، وبنسبة 215% ليبلغ 3.7 مليار ليرة سورية، في حين انخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 482 مليون ليرة سورية وبنسبة انخفاض 35% لتبلغ 904 مليون ليرة سورية.

وفي الختام،، باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة، أتقدّم إليكم بالشكر الجزيل على ثقتكم ودعمكم لمسيرة بنك الأردن– سورية، آملين انتهاء هذه الأزمة وعودة الاقتصاد السوري لنشاطه المعهود، كما أوجه شكري إلى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، وأتقدم بوافر الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وكافة الجهات الرسمية.

والله وليّ التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

2015

الأداء الاقتصادي

المركز التنافسي

الأنشطة والإنجازات

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2015

أهداف خطتنا المستقبلية

الحوكمة

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

الأداء الاقتصادي

أتمت الأزمة في سورية عامها الخامس، وتسببت مفرزاتها بالإضافة للعقوبات الاقتصادية الخارجية بإلحاق أضرار جسيمة في الاقتصاد السوري، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يبلغ 60 مليار دولار في عام 2010 لأكثر من النصف من حيث القيمة الحقيقية ، وكان الانكماش كبيراً في السنوات الثلاث الأولى من الأزمة، ولكن بدأ في الانخفاض عام 2014، وبدأ قطاع الأعمال يعاود نشاطه مدفوعاً بالأثر الإيجابي للتكيف مع الأزمة في عام 2015.

وكانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 20.6% في عام 2013، وبنسبة 18% في عام 2014 وبنسبة 15.8% في عام 2015[2] ، واستأنفت العديد من الشركات إنتاجها، بما في ذلك تلك التي تقع في المدينة الصناعية بعدرا وفي المناطق الصناعية الآمنة نسبيا في ضواحي دمشق، كما انتقل صغار التجار والحرفيين المهرة من حلب وحمص وإدلب إلى المحافظات الساحلية، مما عزز اقتصاد محافظات اللاذقية وطرطوس، ووفقا لإحصاءات غرف الصناعة السورية انتقل 109 مصنع من حلب في عام 2013 و 2014، منها 41 مصنع انتقل إلى اللاذقية و 52 إلى طرطوس، بالإضافة إلى ذلك بدأت العديد من المصانع في غرب حلب وحماة بالعودة إلى العمل في الأشهر الأخيرة، ومع ذلك واجهت جميع المزارعين والمصنعين، والتجار مشاكل تشغيلية إضافية، وذلك بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء نتيجة استهداف البنى التحتية من الجماعات الإرهابية المسلحة، والإغلاق المستمر للحدود الأردنية والعراقية، والانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة السورية خاصة في الربع الأخير من عام 2015، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت ضغوطا تصاعدية على تكلفة الإنتاج فضلا عن تكاليف المعيشة، بالإضافة للضرر في البنية التحتية (النقل والكهرباء وشبكات المياه، والاتصالات)، والإسكان، والمصانع والمدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمعدات، وقدّرت تكلفة الأضرار التي لحقت الأصول المادية في البلاد بنحو 250 مليار دولار، وقد تحمل قطاع البناء والتشييد لمعظم الضرر الذي يمثل 32%، يليه قطاع الصناعة 18%، وقطاع الخدمات بنسبة 9%[3] ، فيما ارتفع التضخم السنوي خلال السنوات الخمس الماضية، بسبب ارتباطه إلى حد كبير مع الارتفاع غير المسبوق لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، ووفقا للمكتب المركزي للإحصاء، ارتفع التضخم من 4.8% في عام 2011 إلى 37.4% في عام 2012، وبلغت ذروتها في عام 2013 ووصل إلى 89.6%، و 59% في عام 2014، بسبب ارتفاع أسعار السلع الرئيسية (مجموعة الأغذية وكذلك مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود)، مما شكل زيادة سعر إجمالية قدرها 173%، وواصل مؤشر أسعار المستهلكين في البلاد الارتفاع في عام 2014 و 2015 بسبب ارتفاع الأسعار في منتجات الغاز وزيت الوقود والمواد الغذائية والمشروبات، بالإضافة إلى الملابس، فيما بلغ معدل البطالة 52.9% في نهاية عام 2015 مقارنة بنحو 8.6% في عام 2010 بسبب خسارة السوق لأكثر من 2.7 مليون فرصة عمل، وقدّر تقرير الإسكوا نسبة الفقر في سورية بنحو 45% في عام 2014، مقارنة بنسبة 12% في عام 2010.

وقام البنك الدولي بإصدار تقارير الأعمال لتحديد الترتيب الكلي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العالم، ووفقا لتقرير عام 2015، احتلت سورية المرتبة 175 من بين 189 بلداً (مقارنة مع المرتبة 134 من أصل 183 بلدا في عام 2010)، وتقريبا كانت جميع المؤشرات ضعيفة، خصوصاً المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، والحصول على الائتمان.

ووفقا لتقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي، لتقييم أولي للأضرار في ست مدن هي (حلب، درعا، حماة، حمص وإدلب واللاذقية) قدّر الأضرار بين 3.6– 4.5 مليار دولار ، مثلت حلب 40% من إجمالي الخسائر ، واللاذقية هي الأقل تأثراً، على الرغم من أنها تخضع لضغوط متزايدة من البنية التحتية والخدمات ومن زيادة في الأشخاص النازحين داخلياً.

في الوقت نفسه، شهد قطاع الإسكان أشد الضرر ، وهو ما يمثل أكثر من 65% من مجموع الأضرار في الست مدن، بالإضافة إلى الضرر الذي لحق الاقتصاد السوري جراء سيطرة الجماعات الإرهابية على أغلب حقول النفط والمناطق الرئيسية لزراعة القمح في الشمال.

حيث انخفض إنتاج النفط الخام من 377 ألف برميل يومياً في العام 2008 إلى 10 آلاف برميل يومياً في عام 2014، فيما قدر وزير النفط والثروة المعدنية قيمة خسائر قطاع النفط المباشرة وغير المباشرة منذ بدء الأزمة بنحو 60.5 مليار دولار، وبلغ إجمالي النفط المنتج لنهاية عام 2015 والمسلم للمصافي 3.5 مليار برميل، بمعدل إنتاج وسطي 9.5 ألف برميل يومياً، وبلغ إجمالي الغاز الخام المنتج 5.3 مليار م3 بمعدل إنتاج يومي 14.4 مليون م3، وفي عام 2015 شهدت السوق المحلية حالة من الاستقرار النسبي في توزيع المشتقات النفطية وخاصة مادة الغاز المنزلي والبنزين والفيول.

فيما بلغ محصول القمح 1.9 مليون طن في عام 2014، مقارنة مع 4 مليون طن في عام 2010[4] ، حيث أن الحكومة تستورد حاليا 3 ملايين برميل من النفط شهرياً (منها 1.8 مليون برميل من إيران)، وحوالي 100 ألف طن من القمح اللين لصنع الخبز، أيضاً فقد أصبح النقل بين المحافظات أكثر تكلفة بسبب صعوبات النقل والتي تضيف عبئاً على هيكل الأسعار.

فيما واصلت العملة السورية انخفاضها مقابل الدولار الأمريكي، ولكن بوتيرة أكثر وضوحا بكثير، حيث كانت الليرة السورية 208 للدولار في نهاية عام 2014 ليرة سورية ووصلت إلى 393 بحلول نهاية عام 2015، حدث ما يقارب من نصف الانخفاض خلال الربع الأخير من عام 2015، ولاحتواء الطلب من النقد الأجنبي، قررت الحكومة دعم سياسة تدخلها في عام 2015 من خلال إدخال نظام الإيداع المسبق على تمويل المستوردات، ويعزى انخفاض قيمة العملة بشكل رئيسي إلى تدمير شديد في الأصول المادية للبلاد، والانخفاض الحاد في الصادرات النفطية وغير النفطية، وموجة الهجرة واللجوء الكبيرة، وتأثير العقوبات على التجارة والتحويلات المالية.

الشكل 2 : متوسط سعر الصرف (ليرة سورية مقابل دولار) 2011 – 2015

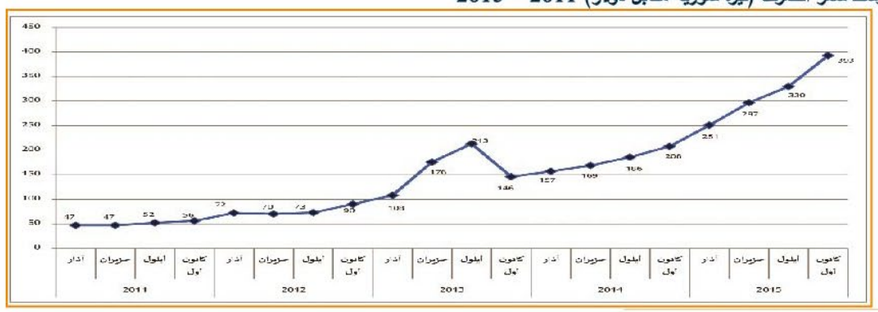

[2-1] حسب تقديرات صندوق النقد الدولي 1/2016
[3] حسب تقديرات منظمة الإسكوا، نيسان 2015
[4] المنظمة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) – الأمم المتحدة تقرير تكلفة النزاع في سورية – الأثر على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكننا تصنيف مراحل الأنشطة الاقتصادية خلال الأزمة كما يلي:

المرحلة الأولى – من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.

المرحلة الثانية – خلال 2013 محاولة امتصاص الصدمة، والتحول الى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.

المرحلة الثالثة – خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها ، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد، والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.

فيما شهد عام 2015 –بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب وجود طلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.

قطاع التجارة الخارجية

إن إغلاق معبر نصيب في نيسان 2015 أدى إلى تعقيد التجارة الخارجية والترانزيت مع أسواق الخليج العربي، وهو المعبر الوحيد بين سوريا والأردن، حيث حرم الاقتصاد من الصادرات والعائدات الأجنبية بقيمة إجمالية تصل إلى مليار دولار، ونتيجة لذلك انخفضت الصادرات من 1.8 مليار دولار في 2014 حتي 520 مليون دولار في عام 2015، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 70%. وتدهورت نسبة الصادرات إلى الواردات بشكل كبير إلى أقل من 10%، واقتصرت الصادرات الرئيسية في البلاد للمنتجات الزراعية والمنسوجات والجلود والزهور والسيراميك، وكانت أهم الوجهات للصادرات السورية في عام 2015 لبنان، السعودية، ومصر، وفي محاولة لتعويض الخسائر، قامت الحكومة بزيادة صادرات الموالح إلى روسيا بعد أن حظرت موسكو واردات المواد الغذائية من تركيا، وقامت غرف التجارة والصناعة السورية بتصدير 300 ألف طن من الحمضيات، إلى ميناء نوفوروسيسك عبر البحر الأسود .

وتشير البيانات الصادرة عن الجمارك السورية أن الواردات السورية بلغت 6 مليار دولار في عام 2015، وقد تم استيراد ثلثي الواردات[5] حوالي (3.8 مليار دولار) من قبل القطاع العام ويتكون أساسا من زيت الوقود والقمح وغيرها من السلع الأساسية، وقدرت واردات القطاع الخاص بمبلغ أقل من 2.2 مليار دولار من المواد الغذائية (بما في ذلك السكر والأرز والشاي والأسماك والتونة، والبن) والأعلاف والأسمدة والمواد الكهربائية، وشكلت اللوازم الصناعية الجزء الأكبر وبنسبة 85% من واردات القطاع الخاص، وتأتي معظم واردات سوريا في عام 2015 من روسيا وأوكرانيا ولبنان والصين وتركيا وقبرص.

الصادرات والواردات السورية (2010 – 2015)

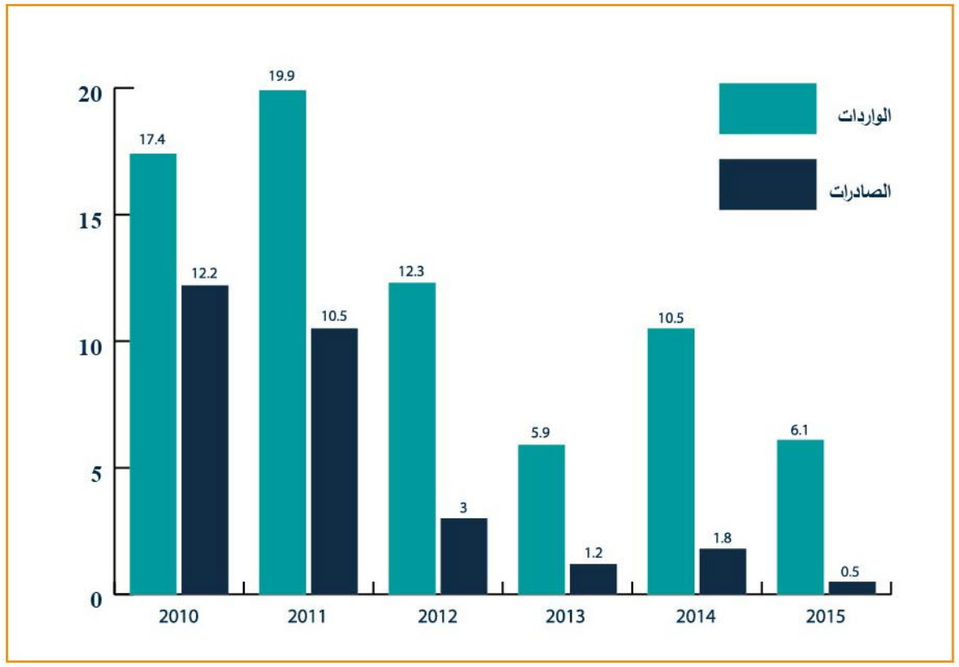

[5] المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار

ونتيجة لاستمرار استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، خفض مصرف سورية المركزي تمويل الواردات (التي كانت تقدر بنحو 30 مليون دولار يومياً قبل الأزمة)، مع التركيز على تمويل السلع الأساسية، وخاصة المواد الغذائية، الطبية والمواد الخام، واستثناء تمويل السلع غير الضرورية أو الكمالية، وقد تم هذا التمويل عن طريق البنوك وشركات الصرافة، حيث حصل مستوردو السلع الأساسية والمواد الخام على سعر دولار تفضيلي من البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستفادة من خط ائتماني بقيمة 1 مليار دولار قدمته إيران في تموز 2015، وجرى تمديد قرض آخر بقيمة 3.6 مليار دولار في عام 2013 لشراء المنتجات النفطية.
بالإضافة إلى ذلك واستجابة للانخفاض المستمر لليرة السورية، قررت الحكومة السورية في عام 2015 دعم سياسة التدخل في سوق الصرف من خلال (القرار رقم 703 عام 2015 الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية).

أداء السوق المالي[6]

بلغ حجم التداول في السوق خلال عام 2015 حوالي 8.4 مليون سهم، بقيمة إجمالية أكثر من 1.1 مليار ليرة سورية موزعة على أكثر من 4.2 ألف صفقة، مقارنة مع حجم التداول خلال عام 2014 والبالغ حوالي 25 مليون سهم، وبقيمة إجمالية مقدارها 3.3 مليار ليرة سورية موزعة على 7 آلاف صفقة، وارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة السوق إلى حوالي 134 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2015 أي بزيادة نسبتها حوالي 1.36% عن القيمة السوقية في نهاية عام 2014، وأغلق المؤشر نهاية العام 2015 على 1,227.86 نقطة، حيث كانت أدنى قيمة له خلال العام 1,195 نقطة بتاريخ 13/7 وأعلى قيمة له 1,268 نقطة بتاريخ 14/1/2015.
وبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2015 ما يقارب 42 ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول 6 مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى 199 جلسة تداول خلال العام 2015، مقارنة مع 167 جلسة خلال العام 2014 بمتوسط حجم تداول 152ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 20 مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.
ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع (البنوك) المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي 830 مليون ليرة سورية، أي ما نسبته 73% من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام 2015، يليه قطاع التأمين بقيمة تداول مقدارها حوالي 293 مليون أي ما نسبته 26% من القيمة الإجمالية للتداول، وبلغ عدد الحسابات الخاصة بالاستثمار التي فتحت في مركز المقاصة والحفظ المركزي خلال عام 2015 حوالي 874 حساباً استثمارياً، وبذلك يصبح العدد الكلي لحسابات الاستثمار المفتوحة في السوق حوالي 16 ألف حساب استثماري.، وليكون عدد المساهمين في جميع الشركات المدرجة في السوق حوالي 55 ألف مساهم.

الموازنة العامة للدولة 2016

تعرضت الموازنة الحكومية منذ بداية الأزمة لضغوط كبيرة، ويعود ذلك إلى انخفاض حاد في إيرادات الحكومة واستمرار الزيادة في الإنفاق الحكومي، وخاصة لأغراض أمنية، وأدى ذلك إلى عجز مالي وارتفاع في الدين العام، حيث وصل العجز المالي إلى 21.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وقد كانت نسبة العجز 18.5% في عام 2013 حسب تقديرات البنك الدولي، وتمت تغطية العجز المتزايد من خلال الإقتراض الحكومي من البنك المركزي والدول الصديقة، وكان الانخفاض في الإيرادات الحكومية نتيجة لتدمير قطاع النفط والذي كان مصدراً لحوالي 4 مليار دولار في السنة، وانخفاض النشاط الاقتصادي والتجاري، وعدم وجود إيرادات مالية من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة، ولتخفيف الضغط على الميزانية العامة، واصلت الحكومة خفض الدعم على المنتجات البترولية والكهرباء والخبز، وتصاعد سعر الديزل حيث ارتفع من 80 ليرة /لتر في 2014 إلى 135 ليرة /لتر في عام 2015، وارتفع سعر الغاز من 1,050 ليرة سورية/اسطوانة في عام 2014 إلى 1,900 ليرة /اسطوانة في عام 2015، وثمن ربطة الخبز (1.5 كلغ) ارتفعت بنحو 43%، حيث ارتفعت من 35 ليرة سورية إلى 50 ليرة سورية في مخابز القطاع العام، أيضا طلبت وزارة المالية جميع المؤسسات العامة للحد من نفقاتها الجارية خلال السنة المالية 2016 بنسبة 30% بما في ذلك العمل الإضافي والعلاوات.

الجدول 2: الموازنة الحكومية لأعوام (2010 – 2016) مليار ليرة سورية

أرقام الميزانية الإجمالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1 - الإيرادات العامة	**578**	**649**	**779**	**634**	**866**	**980**	**1.339**
الإيرادات الحالية	401	407	278	189	318	351	739
إيرادات الاستثمار	176	241	501	445	548	629	600
2 - الإنفاق العام	**754**	**835**	**1.327**	**1.383**	**1.390**	**1.554**	**1.980**
الإنفاق الجاري	427	455	952	1.108	1.010	1.144	1.470
الإنفاق الاستثماري	327	380	375	275	380	410	510
3 - العجز المالي	**176**	**186**	**547**	**749**	**524**	**574**	**641**

أما فيما يخص الموازنة العامة للدولة لعام 2015 فقد بلغت 1,554 مليار ليرة سورية، خُصص منها 983 مليار للدعم الاجتماعي، ونحو 164 مليار ليرة سورية لإعادة الإعمار، فيما تم طرح مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2016 بقيمة 1,980 مليار ليرة سورية، أي بزيادة مقدارها 426 مليار ليرة وبنسبة 27.4% عن موازنة عام 2015، في حين قدرت مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2016 اعتمادات العمليات الجارية بمبلغ 1,470 مليار ليرة وبلغت الاعتمادات المخصصة لمساهمة الدولة في تثبيت الأسعار أي الدعم الاجتماعي 192.25 مليار ليرة، وقدرت الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات بمبلغ 372.07 مليار ليرة أي بزيادة قدرها 56.02 مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام 2015.

[6] تقرير التداول لعام 2015

المركز التنافسي

تأثر القطاع المصرفي بشدة من جراء الأزمة والعقوبات الخارجية، وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية والتحويلات المالية خلال الفترة 2011 – 2013، وشهدت البنوك تقلص في محفظة القروض، وتدهور نوعية محافظ القروض بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وتقلصت فرص التوظيف في الخارج، وكان هناك ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وفقدان الموظفين المدربين، حيث ركزت المصارف السورية خلال سنوات الأزمة، على إجراءات إدارة الأزمة من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة على حساب الأرباح المحققة، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية، والتركيز على تحصيل الديون، واتخذت اجراءات وآليات عمل لضمان استمرارية العمل وتقديم الخدمات المصرفية.
ومع محاولة التعديل التدريجي للعمل لظروف الأزمة في النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015، فقد أدى إلى تحسين في أداء وأرباح القطاع المصرفي، واتخذت بعض المصارف السورية منحى جديد في عام 2015، حيث ارتكزت إجراءاتها على إعادة النشاط للقطاع المصرفي من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وتوظيف الأموال، مقابل الاستغناء عن الودائع المكلفة والحفاظ على نسب سيولة تأخذ بعين الاعتبار توجه المصارف لتحقيق الأرباح، مدفوعة بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة الحالية.

حيث ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 9.9% وبقيمة 45 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015، حيث وصلت إلى 502 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 456.7 مليار ليرة في نهاية عام 2014، وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن– سورية إلى 9.9 مليار ليرة سورية لغاية 30/9/2015، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 2%.
و ارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 27.5% وبقيمة 181.4 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015، ووصلت إلى 840.5 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدي بنك الأردن– سورية كما في 30/9/2015 إلى 19 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.3%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 141.7 مليار ليرة سورية حتى 30/9/2015 مقارنة بنحو 127.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن– سورية 6.1 مليار لغاية 30/9/2015 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 4.3%.

فيما ازدادت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لغاية 30/9/2015 إلى نحو 75 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 63 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014، وذلك نتيجة التحوط لمخاطر عدم سداد التسهيلات أو تعثر العملاء، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن– سورية إلى 4.8 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2015، وكان 4.1 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن– سورية بزيادة التحوط، فقد تم تحقيق صافي ربح بقيمة 1.9 مليار ليرة سورية في عام 2015، بعد أن كانت في عام 2014 خسارة بقيمة 574.8 مليون ليرة سورية، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 15.6% حيث بلغت 19.4 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2014 حوالي 16.8 مليار ليرة سورية، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 65%.
وقد انخفض رصيد ودائع العملاء بقيمة 1.7 مليار ليرة سورية حيث بلغ في 30/9/2015 نحو 9.9 مليار ليرة سورية بعد أن كان 11.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 40% لتبلغ 6.1 مليار ليرة سورية بتاريخ 30/9/2015 مقارنة بمبلغ 4.4 مليار ليرة سورية لعام 2014.

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصة بنك الأردن– سورية من نمو القطاع .

	القطاع المصرفي / البنوك التقليدية					بنك الأردن– سورية					حصة بنك الأردن– سورية				
المبالغ بمليارات الليرات السورية	2011	2012	2013	2014	9/ 2015	2011	2012	2013	2014	9/ 2015	2011	2012	2013	2014	9/ 2015
التسهيلات الائتمانية	202.6	159.3	130.5	127.7	141.7	10.6	7.8	5.8	4.4	6.1	%5.2	%4.9	%4.5	%3.4	%4.3
ودائع العملاء	327.4	310.4	393.8	456.7	502	10.9	11.2	13.2	11.7	9.9	%3.3	%3.6	%3.3	%2.5	%1.9
الموجودات	462.7	445.9	562.2	659	840.5	17.7	17.1	18.2	16.8	19.4	%3.8	%3.8	%3.2	%2.5	%2.3

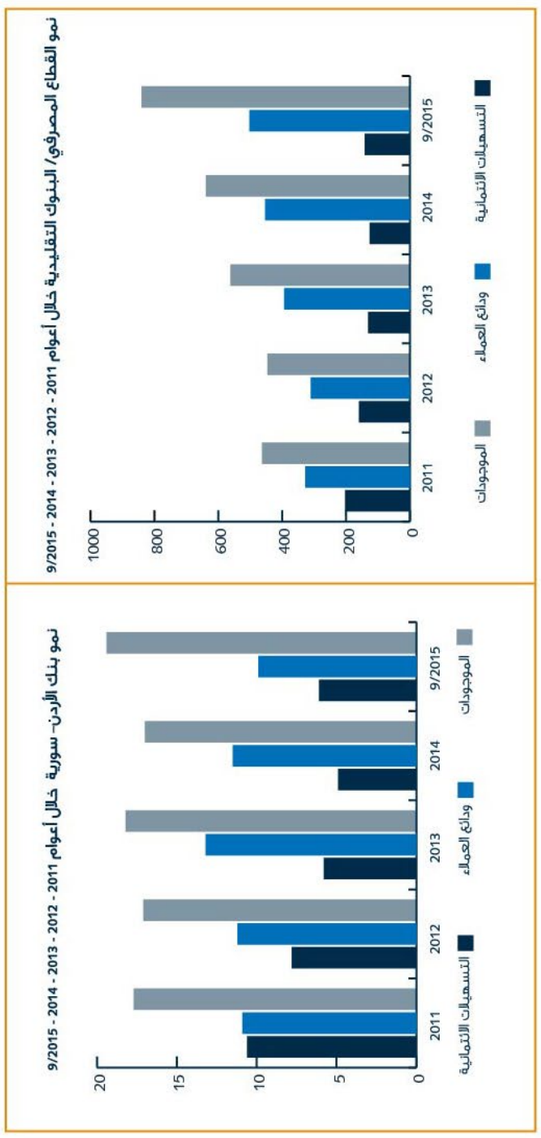

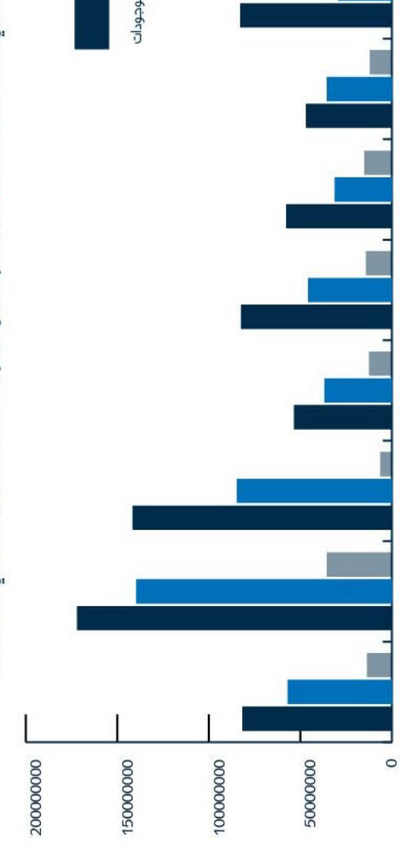

فيما ارتفع الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 30/9/2015 وبلغ 60 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 14.7 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2014، وحقق بنك الأردن سورية صافي ربح بقيمة 1.9 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2015، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع البنيوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية قاربت 67.8 مليار ليرة سورية حتى 30/9/2015، وحقق بنك الأردن- سورية ربح قطع بنيوي بقيمة قاربت 2.98 مليار ليرة سورية، وحققت خمسة بنوك فقط أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنيوي وهي بنوك (بيمو السعودي الفرنسي- سورية والمهجر - عودة - فرنسبنك - الشرق) وباقي البنوك تحملت خسائر تشغيلية كان أكثرها لدى بنوك (الدولي للتجارة والتمويل - العربي - بيبلوس).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 30/9/2015 إلى 151.3 مليار ليرة سورية مقابل 103 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2014، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن- سورية إلى 4.1 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2015 وكانت قيمتها 2.2 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2014.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 201 فرع و10 مكاتب كما في 30/9/2015، منها 13 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن- سورية، مع العلم بانتظار تحسن الأوضاع الأمنية ليتم افتتاح فروع هي قيد التجهيز، أو إعادة تأهيل فروع مغلقة بسبب الأحداث الأمنية.

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في 30/9/2015

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الدولي للتجارة والتمويل	5.250.000	81,698,898	8,517,734	30	56,869,730	13,591,869	11,045,267	10,815,780	21,001	5,341,947	13.21%
بيمو السعودي الفرنسي	5.000.000	171,948,730	17,837,884	39	139,607,502	35,517,826	12,861,422	5,177,482	6,486,931	5,527,806	14.28%
سورية والمهجر	4.000.000	141,681,871	1,295,897	26	84,714,611	6,391,207	6,703,485	5,511,452	5,086,820	4,245,164	8.49%
العربي	5.050.000	53,491,676	11,538,612	19	36,867,534	12,496,248	21,134,814	12,332,650	4,610,365	6,448,637	13.19%
عودة	5.724.500	82,389,185	17,067,881	23	45,818,117	14,137,513	6,001,882	8,367,879	6,897,332	6,449,940	25.24%
بيبلوس	6.120.000	57,805,562	13,345,523	11	31,296,703	15,103,513	11,468,152	10,169,579	5,389,402	6,787,032	19.97%
سورية والخليج	3.000.000	47,018,333	3,096,727	12	35,591,020	12,112,473	12,261,734	6,887,406	1,822,341	2,510,591	5.18%
فرنسبنك	5.250.000	82,882,641	14,538,831	8	29,450,786	15,499,483	9,169,677	7,120,954	7,497,692	6,895,308	11.53%
الأردن سورية	3.000.000	19,406,114	4,153,550	13	9,926,003	6,194,570	7,357,404	4,790,356	1,943,042	2,989,691	15.50%
الشرق	2.500.000	35,078,696	7,708,059	5	22,259,032	9,166,374	2,121,566	1,820,074	3,391,413	2,845,640	20.09%
قطر الوطني	15.000.000	67,116,300	52,274,586	15	9,735,758	1,583,402	2,924,998	2,151,900	16,839,815	17,828,503	185.13%
المجموع	**59,894,500**	**840,518,006**	**151,375,284**	**201**	**502,136,796**	**141,794,478**	**103,050,401**	**75,145,512**	**59,986,154**	**67,870,259**	**-**

الأنشطة والإنجازات

بعد أن تم تحقيق الأهداف المرحلية خلال السنوات الأربعة الماضية، والتي اندرجت تحت عنوان ضمان استمرارية الأعمال من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة، وتخفيض المخاطر، بسبب الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة.
استطعنا في عام 2015 من استعادة المبادرة مدفوعين بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الظروف الحالية، حيث تم وبناء على دراسات السوق ومؤشرات الاقتصاد، اتخاذ القرار بإعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط ومعايير محددة تتناسب مع تطور الأزمة وانعاكساتها على قطاعات الأعمال، سواء بحجم التسهيلات والضمانات وطبيعة أنشطة العملاء المستهدفين وأماكن نشاطهم، أو بناءاً على دراسة لشريحة العملاء المستهدفين واحتياجاتهم، بالإضافة إلى تفعيل الإجراءات القانونية التي تكفل حفظ حقوق البنك، بحق العملاء الذين لم يظهروا أي جدية أو حسن نية في جدولة ديونهم المتعثرة، إضافة لاستمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة وذلك بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة مع توسيع قاعدة المودعين للاحتفاظ بنسب سيولة مريحة وآمنة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، كما تم تنمية وتطوير الكادر الوظيفي في ظل الدوران الوظيفي الكبير، من خلال الاستمرار ببناء فريق قادر على العمل بظل هذه الظروف والارتقاء بأداء المصرف لمستويات أفضل سواء على المستوى التنظيمي والتشغيلي وخلق بيئة عمل حسب الخطط الموضوعة، مع استمرارنا – ونتيجة للأحداث الراهنة– بتطوير آليات الرقابة وإجراءات الضبط الداخلي من خلال التنسيق والمتابعة مع الدوائر الرقابية سواء التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر أو الامتثال والعمل بصورة فعالة لتفادي أي اختراق أو نقاط سلبية قد يتم استغلاله.ا

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

تم الاستمرار بالنهج السابق والذي ارتكز على تحسين بيئة العمل، بما يضمن استمرارية الأعمال، حيث تم في عام 2015 تعديل الهيكل التنظيمي وإعادة هندسة بعض العمليات بما يتوافق مع الإجراءات الخاصة بالبنك ومتطلبات المرحلة، بإضافة أو دمج أقسام، بهدف تأمين السلاسة في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف العامة للبنك.

واستمر التنسيق بين كافة دوائر البنك، سواء دوائر الأعمال أو دوائر العمليات والمساندة أو دوائر الضبط والرقابة، من خلال تحسين الإجراءات الخاصة بضمان سير المعاملات المصرفية الداخلية بسهولة ويسر، والاستمرار بأرشفة اليوميات الخاصة بأعمال البنك، وتخفيض مخاطر الإجراءات الداخلية من خلال الرقابة الثنائية والثلاثية وزيادة مستوى وإجراءات الأمان والرقابة بالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر.
بالإضافة لضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية من خلال إضافة برمجيات ومستلزمات تقنية ووجود مخدمات بديلة لمواجهة الظروف، والحصول على البدائل المتعلقة بآلية استمرار الأعمال بالتعاون مع دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية.
كما تم التركيز على تحديث الأنظمة الآلية من نظام البريد الالكتروني وأنظمة تشغيل مخدمات البنك أنظمة تشغيل حواسب البنك، وتم تحسين مراكز الحاسب الرئيسي و الرديف بما يتوافق مع المعايير العالمية بهذا المجال TIA–942، وتطبيق الثوابت العالمية المعروفة والموصي بها من الهيئات الرقابية ذات الاختصاص لتوفير عوامل الحماية والأمان للمعلومات والمستخدمين وبالتعاون والتنسيق مع دائرة المخاطر – أمن المعلومات، وإجراء الفحوصات الدورية المتعلقة بأمن المعلومات (Penetration Tests).

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، خصوصاً في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد، وارتباط عمليات البنوك بمواجهة مخاطر متعددة الأنواع، فقد تم خلال عام 2015 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2015 بتحقيق ما يلي.

- تطوير سياسة اختبارات الجهد، حيث يتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Test) بشكل دوري وضمن أفضل الممارسات.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وخطة الإخلاء تماشياً مع متطلبات لجنة بازل وقرارات مصرف سورية المركزي والعمل على مراجعتها بشكل دوري.
- إنجاز خطط العمل البديلة، وإجراء فحص دوري لأنظمة البنك.
- القيام بتحليل دوري لمحفظة البنك من ناحية الأخطار المصرفية والتركزات.
- استكمال تطبيق خطة البنك تجاه تطبيق مقررات بازل II.
- متابعة كافة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ووضع مخففات لها، وتطوير منهجية التقارير الخاصة بإدارة المخاطر.
- تحديث ملفات المخاطر على مستوى فروع المصرف، على النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (Care web)

واستمرت دائرة الخزينة بنشاطها في عمليات القطع الأجنبي وإدارة عمليات التداول بالعملات الأجنبية وإدارة السيولة وتوظيفها ضمن إطار القوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي وضمن إمكانية بيئة العمل المتاحة

كما استمر البنك بمواصلة الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن–سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية.

ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي:

- دعم وحدة التحقق بموظفين مؤهلين ليتناسب مع حجم العمل وبما يساهم في سرعة تلبية متطلبات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، والتي يتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بدائرة مراقبة الامتثال، ويتم إبلاغ الدائرة بأي شك أو شبهة لأي حالة قد تكون مخالفة لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات من خلال قنوات اتصال معرفة ومحددة بشكل واضح.

كما تم عقد دورات تدريبية تعريفية لموظفي البنك على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن حسن الالتزام بإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً- المحور المالي

حقق البنك ربحاً بقيمة 2.8 مليار ليرة سورية بعد أن كانت في عام 2014 خسارة بقيمة 207 مليون، واستطاع تخفيض المصاريف التشغيلية بقيمة 482 مليون ليرة سورية وبنسبة انخفاض 34% عن عام 2014 لتبلغ 904 مليون ليرة في 2015.
كما تم تخفيض كلفة ودائع العملاء بالتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل، حيث انخفض رصيد ودائع العملاء لأجل بقيمة 2.026 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2015 نحو 9.7 مليار ليرة سورية من 11.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014، وتم الاستعاضة عنها بأنواع أخرى من الودائع، وحافظ على نسب سيولة آمنة وأعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 65%.
واستمر البنك برصد المخصصات مقابل مخاطر التعثر وعدم السداد، تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، حيث بلغت 4.4 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2015 بعد أن كانت 4.1 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2014.

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن – سورية من 89 ل.س في نهاية عام 2014، ووصل إلى 98 ل.س في نهاية عام 2015 , بارتفاع بنسبة 10%، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن– سورية نحو 175,262 سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن– سورية 15,157,128 ل.س خلال عام 2015، وبلغت عدد الصفقات 29 صفقة.

	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
بنك الأردن– سورية	68,444	175,262	6,621,381	15,157,128	71	29
قطاع البنوك	**20,110,480**	**8,364,728**	**2,677,732,716**	**1,140,209,735**	**6,375**	**4,202**
حصة بنك الأردن سورية	%0.3	%0.3	%0.2	%2	%1.1	%0.7

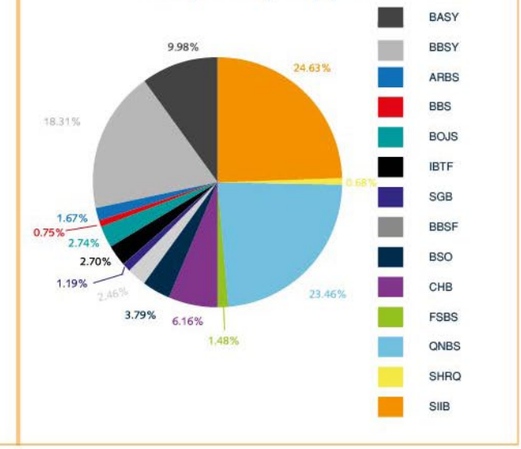

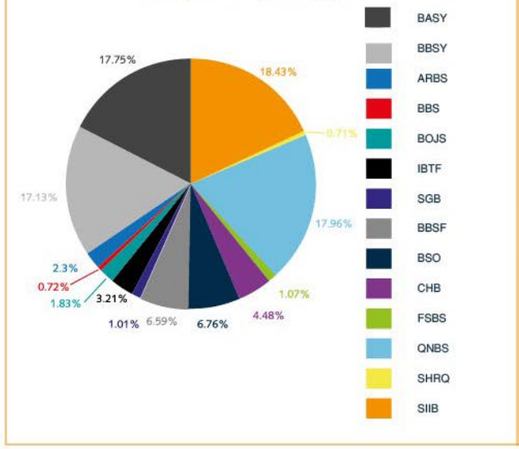

ثالثاً- محور السوق والعملاء

تم اتخاذ القرار بإعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة، بعد القيام بدراسات السوق للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتم إعادة التواصل مع العملاء بهدف البحث عن حاجاتهم المصرفية والتي تغيرت بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد، كما تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك، بالإضافة إلى التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، وتحديث الموقع الإلكتروني لتلبية متطلبات العملاء.
وكان الهدف هو توسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة والاستغناء عن الودائع ذات التكلفة المرتفعة، حيث تم خلال عام 2015 القيام بحملتين لاستقطاب ودائع لأجل، وتم استقطاب ودائع لعملاء جدد بقيمة تقارب 1.3 مليار ل.س، فيما تم زيادة مبالغ ودائع العملاء القائمين بقيمة 0.5 مليار ل.س، وعليه تم زيادة قيمة الودائع لأجل بقيمة 1.8 مليار ل.س.

فيما تم التوسع بعمليات تنظيم تعهدات التصدير حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمصدرين السوريين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم أو بضائعهم الى الخارج.
وتم الاستمرار بتعديل العمولات التي يتقاضاها البنك بما يتناسب مع الوضع الحالي للسوق، ويحقق إيرادات للبنك من هذه العمولات.
فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات وتحصيل الديون، وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك، وبلغت تحصيلات عام 2015 حوالي 297 مليون ليرة سورية، منها 228 مليون ل.س مبالغ مقبوضة من التسهيلات التجارية المتعثرة للشركات و 69 مليون ل.س من القروض المتعثرة للأفراد، وتم اتخاذ إجراءات لزيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات من خلال ما يلي :
- توسيع كادر التحصيل في المحافظات والمناطق بما يخدم عمل الدائرة وينعكس إيجابا على زيادة المبالغ المحصلة.
- التواصل الدائم مع العملاء المتعثرين وبحث الآليات التي تضمن التزامهم بسداد التزاماتهم تجاه البنك.
- القيام بدورات تدريبية لموظفي دائرة المتابعة والتحصيل بهدف تطوير أداء وإمكانيات الموظفين لزيادة الفاعلية وتحسين النتائج.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

بلغ عدد فروع بنك الأردن سورية 13 فرع ومكتب واحد، موزعة على 6 محافظات، منها 3 فروع مغلقة بشكل مؤقت لحين تحسن الأوضاع الأمنية في تلك المناطق.
وتماشياً مع قرار البنك بإعادة منح التسهيلات الائتمانية، وما يتطلبه ذلك من استهداف مناطق وشرائح جديدة إن كان من ناحية استقطاب الودائع أو من ناحية منح التسهيلات الائتمانية، فقد تم القيام بدراسات لإعادة تفعيل خطة التفرع في البنك من خلال استهداف محافظات ومناطق جديدة، حيث تم استئجار مقر لتجهيز افتتاح فرع للبنك في محافظة السويداء خلال النصف الثاني من عام 2016، وليس هناك نية لإغلاق أي فرع في عام 2016، بينما نسعى لإعادة افتتاح الفروع المغلقة، حيث يرتبط ذلك بالأحداث التي تشهدها مناطق الفروع.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2015 والمتواجدة ضمن فروع بنك الأردن- سورية العاملة 11 أجهزة، موزعة ضمن 10 فروع، كما تم دراسة تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وتحديث الموقع الإلكتروني في تصميمه و آلية عمله لتلبية متطلبات العملاء

دور البنك في خدمة المجتمع المحلي

قام بنك الأردن- سورية برعاية المؤتمر التخصصي الأول للمصارف والتأمين تحت عنوان "في مواجهة التحديات والمصاعب" وذلك في فندق الشيراتون بدمشق، وبحضور وزير المالية الدكتور اسماعيل اسماعيل ورئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرحمن مرعي، وتناول المؤتمر عدة محاور أبرزها "التأمين من الأساسيات وليس الكماليات، وانعكاسها على تنشيط سوق دمشق للأوراق المالية ودور المصارف في الاقتصاد السوري في ظل الأزمة الراهنة.
وأتت مشاركة بنك الأردن- سورية في هذا المؤتمر رغبة منه بالعمل على تعزيز دور المصارف في مواجهة الضغوط الاقتصادية والتأسيس لبيئة استثمارية تسهم في عملية إعادة الإعمار في سورية بالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية، وبدعم من مؤسسات الدولة.

كما استمر البنك بمتابعة برنامج تدريب طلاب الجامعات في البنك من ذوي الاختصاص في المجالات الحاسوبية والمصرفية، وبما لا يتعارض مع سرية العمل المصرفي، وفق اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجامعات الحكومية.

رابعاً- محور الموارد البشرية

بالرغم من معدل الدوران الوظيفي الكبير ، نتيجة لما تم خلال عامي 2015-2014 من هجرة عدد كبير من الموظفين والتي وصلت إلى 40% في العام الماضي وانتقال بعض الموظفين إلى بنوك أخرى، إلا أن البنك استطاع الاستمرار باستقطاب موظفين جدد ووضع برامج تدريبية لهم، إضافة للتدريب الميداني ومن ثم استلام مهام عملهم، دون أن يتم التأثير سلباً على مستوى أو نوعية الخدمات المقدمة للعملاء.

كما جاري العمل والإعداد لاعتماد نظام جديد للدرجات وسلم للرواتب والزيادات، وتحديد آليات عمل محددة لمنح الزيادات والمكافآت على أسس علمية ومنهجية واضحة، بناء على نتائج تقييم الأداء، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الرواتب بما يتناسب مع السوق والتضخم، وذلك لضمان توزيع الزيادات أو التحويضات بشكل ملائم، وتحفيز الموظفين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم للوظائف الأعلى وتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الكفاءة والإنتاجية، وتحديد المسار الوظيفي والمحافظة على الموظفين الأكفاء، لتحفيز الأداء المتميز ، وتخفيض معدل دوران الموظفين، بهدف استمرار تطوير أعمال البنك وفق أفضل الممارسات المصرفية، للوصول لتقديم الخدمة المتميزة لعملاء البنك، وتحقيق أفضل النتائج.

وقامت دائرة الموارد البشرية بإعداد آلية لمراقبة حسابات الموظفين بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسعت الدائرة لتوفير الكادر البشري اللازم لضمان استمرار العمل، وتوظيف القوة البشرية المتوفرة في البنك بالشكل الأمثل، حسب مقتضيات ومتطلبات العمل، حيث تم زيادة عدد الموظفين من 193 موظف في نهاية عام 2014، إلى 208 موظف في نهاية عام 2015.

عدد موظفي بنك الأردن- سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2015

البيان	العدد
ماجستير	9
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	148
دبلوم	27
ثانوية عامة	11
دون الثانوية	12
المجموع	208

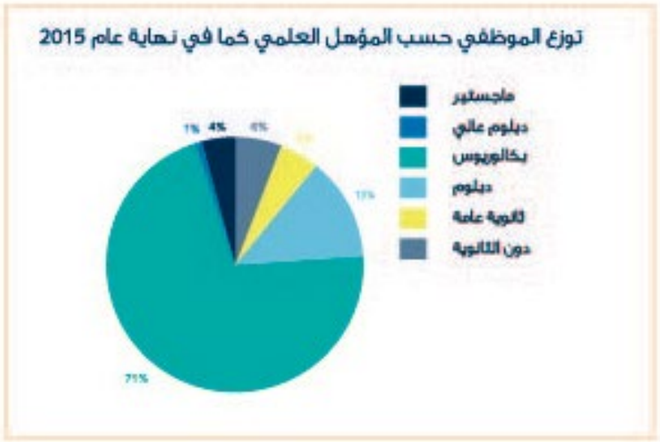

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2014

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الإدارة العامة والمراكز	119	فرع البارون / حلب	4
فرع شارع بغداد	12	فرع العزيزية / حلب	5
فرع أبورمانة	15	فرع اللاذقية	13
فرع العباسيين	9	فرع حمص	6
فرع جرمانا	7	فرع طرطوس	9
فرع شارع الفيصل / حلب	9	المجموع	208

وتم القيام بدورات داخلية وخارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية، كما تم المشاركة بندوات وورشات عمل، وفيما يلي تفاصيلها :

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنفذة
دورات خارجية	26	58	نيوهورايزن – مركز التنمية للتعليم والتطوير – مركز الأعمال والمؤسسات السوري (skills) – venture – مركز أسس – sgs
دورات داخلية	1	90	بنك الأردن– سورية
ندوات و ورش عمل	5	8	مركز التدريب والتأهيل المصرفي – شركة Deloitte
المجموع	32	156	

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2015

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 40 % في عام 2015، حيث بلغت قيمتها 23.5 مليار ليرة سورية، وكانت في عام 2014 بقيمة 16.8 مليار ليرة سورية، حيث انخفضت الأرصدة النقدية بقيمة 892 مليون ليرة سورية، وبنسبة 17% عن عام 2014 وذلك نتيجة لانخفاض ودائع العملاء لدى البنك حيث سجلت انخفاضا بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية وبنسبة 11% عن العام 2014 لتصل إلى 11.7 مليار ليرة سورية.

عناصر الموجودات				
	2015	2014	مبلغ التغير	نسبة التغير %
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	12,275,012	9,005,196	3,269,816	%36
تسهيلات ائتمانية مباشرة	7,331,948	4,418,092	2,913,856	%65
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,222,664	1,301,603	-78,939	%6-
موجودات أخرى	2,710,682	2,058,833	651,949	%31
مجموع الموجودات	23,540,309	16,783,724	6,756,585	%40

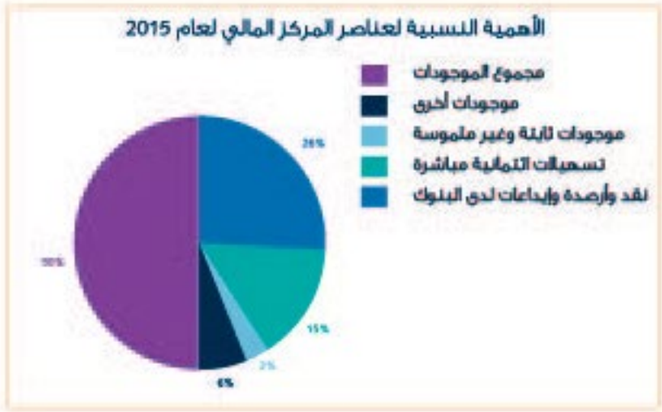

• التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن – سورية وعند بداية الأزمة بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هكذا أزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) بمقدار 70 مليون ليرة سورية وبنسبة 67% عن عام 2014، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية بمقدار 6 مليون ليرة سورية وبنسبة 1% عن عام 2014، أما تسهيلات قطاع الشركات حقق ارتفاع بنسبة 78% بمبلغ 2 مليار ليرة سورية عن عام 2014، وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 65%، وبقيمة 2.9 مليار ليرة سورية منها تسديدات بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية، والباقي ناتج عن رصد مخصصات مقابل تدني التسهيلات وارتفاع بسعر الصرف الذي أثر بارتفاع قيمة التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
البيان باللغة العربية	2015	2014	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
تسهيلات الأفراد	33,927	103,744	- 69,817	%67-
القروض العقارية	486,766	492,646	- 5,880	%1-
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	6,811,255	3,821,702	2,989,553	%78
مجموع التسهيلات المباشرة	7,331,948	4,418,092	2,913,856	%65

ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين بمقدار صافي الربح بعد الضريبة والمخصصات والبالغ 2.8 مليار ليرة سورية، ليزداد من 2.2 مليار ليرة سورية عام 2014 إلى 5 مليار ليرة سورية عام 2015 .

المطلوبات وحقوق الملكية				
البيان باللغة العربية	2015	2014	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
ودائع العملاء	9,662,106	11,688,568	-2,026,462	%17-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,129,551	2,221,337	5,908,214	%266
تأمينات نقدية	231,727	101,611	130,116	%128
مخصصات أخرى	113,290	78,430	34,860	%44
مطلوبات أخرى	412,399	483,270	-70,871	%15-
حقوق الملكية – مساهمي البنك	4,991,233	2,210,509	2,780,724	%126
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	23,540,309	16,783,724	2,756,585	%40

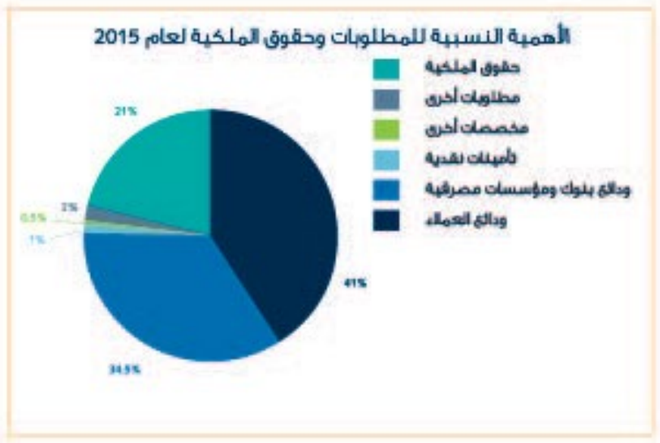

• ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

حيث سجلت ودائع العملاء انخفاضاً بقيمة 2.026 مليار ليرة سورية، وبنسبة 17% عن العام 2014 لتبلغ 9.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، ويأتي هذا الانخفاض في حجم الودائع نتيجة السياسة المتبعة بالتخلي عن ودائع الأجل ذات التكلفة العالية، وانخفاض ودائع التوفير بقيمة 106 مليون ليرة سورية.

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب				
البيان	2015	2014	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
حسابات جارية	3,123,392	2,322,283	-198,891	%8.5-
ودائع أجل	5,702,598	8,490,818	-2,788,220	%32.8-
ودائع التوفير	755,440	861,280	-105,840	%12.2-
حسابات مجمدة*	80,677	14,186	66,491	%468.7
المجموع	9,662,107	11,688,568	-2,026,461	%17.3-

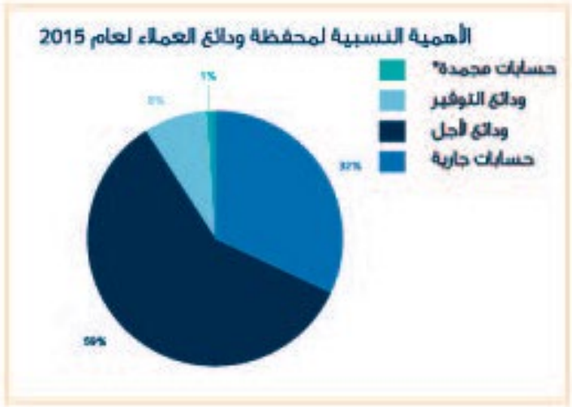

*حسابات مجمدة: الودائع التي تمثل الاحتياطي النقدي لمؤسسات الصرافة حيث يتوجب عليها بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

المساهمة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم:			
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك (بالليرة السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بالليرة السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
2009	2,842	(193,7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	124.75
2014	2.210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98

حقوق الملكية – مساهمي البنك

صافي الأرباح قبل الضريبة

ثالثاً : نتائج أعمال البنك

– الإيرادات والعمولات

بلغ صافي الربح 2.78 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2015 مقابل خسارة بقيمة 207 مليون ليرة سورية نهاية عام 2014 بزيادة في الأرباح بقيمة 3 مليار ليرة سورية، وذلك بسبب ارتفاع الدخل التشغيلي بمقدار 2.5 مليار ليرة سورية حيث بلغ 3.7 مليار ليرة في عام 2015، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيراد من الفوائد المقبوضة نتيجة لسياسة منح التسهيلات الائتمانية وجدولة عدد كبير من العملاء.

تطور الإيرادات				
البيان	2015	2014	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
الفوائد المقبوضة	776,672	482,323	294,349	%61
العمولات المقبوضة	111,736	41,806	69,930	%167
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	64,787	16.792	47,995	%286
المجموع	**953,195**	**540,922**	**412,274**	%76

المساهمة الزمنية للتمهيدات بنود الميزانية						
البيان	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	9,662,107	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067

- المصروفات والمخصصات

انخفضت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 904 مليون ليرة سورية نهاية عام 2015 بمبلغ انخفاض وقدره 481 مليون ليرة سورية ونسبة انخفاض 35% عن عام 2014 الذي سجل رقماً وقدره 1.4 مليار ليرة سورية، ويعود سبب الانخفاض الواضح في النفقات التشغيلية إلى انخفاض مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من 822 مليون عام 2014 إلى 271 مليون عام 2015.

تطور المصاريف والمخصصات				
البيان بالليرة السورية	2015	2014	مبلغ التغير	نسبة التغير %
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	271,581	822,641	-551,060	%67-
مخصصات متنوعة	34,964	41,767	-6,803	%16-
نفقات الموظفين	252,161	231,257	20,904	%9
مصاريف أخرى	235,530	181,725	53,805	%30
الاستهلاكات والإطفاءات	109,763	108,573	1,190	%1
المجموع	**903,999**	**1,385,963**	**-481,964**	**%35-**

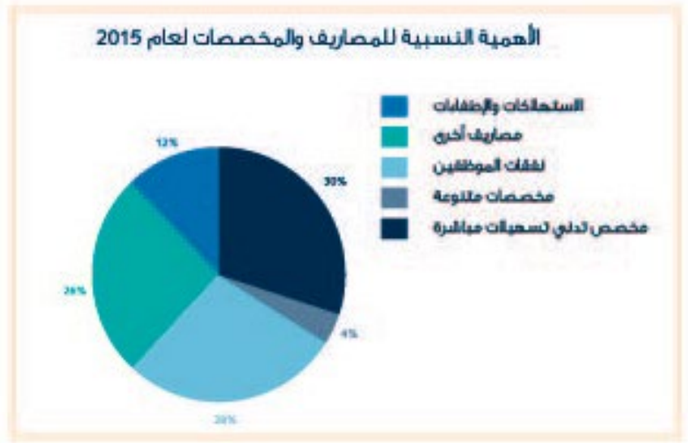

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن– سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 66% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 31.39% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 30.14% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (2011 -2012- 2013 - 2014 - 2015)

السنة المالية	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%77.22	%8.9-	%6.83-	%13.88-	%3.51
العائد على رأس المال	%92.69	%6.9-	%5.51-	%12.00-	%3.47
العائد على متوسط الموجودات	%13.79	%1.2-	%0.91-	%2.10-	%0.59
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%3.85	%2.82	%4.12	%6.63	%6.01
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%3.64	%4.20-	%4.27	%5.8	%4.13
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.22	%1.44-	%0.15-	%1.72	%1.75
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%63.94	%61.02	%56.7	%37.5	%29.2
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	%54.28	%72.52	%60.3	%37.4	%7.4
نسبة كفاية رأس المال	%30.19	%17.28	%19.3	%26.5	%30.1
نسبة السيولة القانونية	%66	%63	%57	%47	%35

المؤشرات المالية للسنوات (2011 -2012- 2013 - 2014 - 2015)

السنة المالية	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	23,540	16.784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	7,331	4.418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	17,791	13.910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية - مساهمي البنك	4,991	2.210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة	2,810	٠207	٠803	٠600	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية

ستتركز خطة العمل وفق التوجهات العامة لبنك الأردن سورية لعام 2016، بناء على خطة الإدارة بالأهداف MBO's الخاصة بالدوائر الرئيسية في البنك، واستمراراً للنهج المتبع في عام 2015، بحيث يتم الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية، لتحقيق العوائد المرجوة، وبموازاة ذلك الاستمرار بتكثيف الجهود لتحصيل الديون ومتابعة العملاء، والتوسع بعمليات تنظيم تعهدات التصدير حسب تعليمات مصرف سورية المركزي، إضافة لدراسة إعادة افتتاح بعض الفروع المغلقة حسب الأوضاع الأمنية، مع الاستمرار بالحفاظ على نسب سيولة آمنة، والتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل مع توسيع قاعدة المودعين، والحفاظ على البيانات بشكل آمن، وتأمين استمرارية عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بتطوير الكادر البشري، بالإضافة للاستفادة من الدراسات السابقة بخصوص تغير حاجات العملاء المصرفية حسب المرحلة الراهنة، بهدف تقديم خدمات مصرفية إضافية مثل الخدمات الإلكترونية.

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

- تطوير خطة استمرارية العمل وتحديثها وفق أفضل الممارسات، ومتابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.
- متابعة العمل على أرشفة حوافظ البنك، بما يحقق سهولة الوصول للبيانات المطلوبة.
- إتمام الأعمال الخاصة بتجهيز الفرع الجديد في السويداء، ومتابعة الأعمال المتعلقة بإطلاقه في النصف الثاني من عام 2016.
- رفع مستوى تقيم (الفروع الدوائر) ليصبح A، والاستمرار بمتابعة الدوائر الغير مطبق عليها برنامج Care.
- زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية و إجراءات العمل.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أحدث الممارسات والمعايير ، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل بما يقلل من حجم المخاطر.
- متابعة تطبيق اتفاقية بازل II والتأكد من التزام المصرف بكافة متطلبات الجهات الرقابية بشكل ربعي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة بدعم وحدة التحقق لمراقبة حركات العملاء والتزام الفروع بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تقوم الوحدة بمهامها ميدانياً ضمن الفروع.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها ومتابعة الالتزام بها وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، إضافة إلى كافة التعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.

وفيما يتعلق بالنظم والبرمجيات، سيتم التركيز على ما يلي :

- البدء بالمرحلة التجريبية لتشغيل نظام البنك الالكتروني E-Banking شاملاً خدمات (الرسائل القصيرة SMS Banking – الخليوي Mobile Banking – الأنترنت Internet Banking).
- تركيب تجهيزات الحماية الشبكية و اجراء الفحوصات الدورية المتعلقة بأمن المعلومات (Penetration Tests).
- تطبيق نظام Oracle HRM لإدارة الموارد البشرية.
- تشغيل ميزة الـ Oracle Data Guard و تفعيل مزامنة البيانات بشكل لحظي بين مركزي الحاسب الرئيسي والرديف.
- تحديث موقع بنك الأردن- سورية الإلكتروني.
- إجراء اختبارات اختراق أنظمة البنك (الداخلية والخارجية).
- متابعة الأمور التقنية الخاصة بتجهيز الفرع الجديد للبنك في محافظة السويداء.
- تطوير نظام المراقبة بالكاميرات في جميع فروع بنك الأردن سورية بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي و القرار 1150
- تطبيق نظام الأرشفة الالكترونية لتشمل دوائر مراقبة الامتثال وتنفيذ الائتمان.

ثانياً- المحور المالي

الاستمرار بالنهج السابق في عام 2015، وذلك من خلال :

- التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية بضوابط ومعايير محددة، تتناسب مع المرحلة الحالية واحتياجات العملاء، وتحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 2.5 مليار ليرة سورية.
- الاستمرار بتحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العمولات في السوق وللتكلفة التي يتحملها المصرف ومنافسة للمصارف الاخرى.
- العمل على جدولة بعض الحسابات المتعثرة والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى، مثل إصدار الكفالات المحلية، والتركيز على تقديم خدمات تعهدات التصدير وزيادتها بقيمة 20 مليون دولار، للحصول على العمولات اللازمة لزيادة الإيرادات.
- زيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات.
- الحفاظ على نسب سيولة آمنة، توافق النسب المحددة من قبل المصرف المركزي كحد أدنى، وتوجهاتنا بحيث لا تقل عن 50% لكافة العملات، و22% لليرة السورية.
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8%.
- الحفاظ على نسبة ودائع العملاء إلى التسهيلات بما لا يقل عن 78%، والتركيز على زيادة حجم الودائع لأجل بالليرة السورية.
- الحفاظ على نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى التسهيلات بالعملة الأجنبية، بحيث لا تقل النسبة عن 50%.
- تحقيق نمو في ودائع العملاء بمبلغ لا يقل عن 2.5 مليار ليرة سورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين، مع الاستمرار بعدم التوسع في الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، لارتفاع تكلفتها وانخفاض فرص توظيفها
- تخفيض كلفة الأموال على الودائع، مع الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية.

ثالثاً- محور السوق والعملاء

- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك، وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- تكثيف جهود المتابعة للحسابات الموضوعة تحت التسديد، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك بأقصر وقت.
- تفعيل عمل الوحدة الخاصة بتلقي شكاوى العملاء لتحسين مستوى الخدمات المقدمة، بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي.
- افتتاح الفرع الجديد في محافظة السويداء، لتوسيع شبكة الفروع، ودعم أعمال البنك من ناحية الودائع والتسهيلات الائتمانية.

رابعاً- محور الموارد البشرية

- تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracl) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- الاعتماد على خطة إحلال الموظفين وتحديثها حسب الظروف، وتأهيل الموظف البديل لشغل المنصب، بحيث تضمن الخطة عدم توقف سلسلة الأعمال في البنك، عند الغياب المفاجئ لبعض الموظفين بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، لتلافي توقف الأعمال.
- تأمين الموظفين اللازمين لانطلاق أعمال الفرع الجديد في محافظة السويداء، وتأمين تدريبهم وتأهيلهم للقيام بأعمالهم بشكل كفؤ
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة، وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف وإعداد سياسة الترفيع الدوري، بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- وضع آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر، والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي سواء من خلال توسيع حجم ونطاق الوظيفة أو الترفيعات الإدارية (التطور الأفقي والرأسي) والترفيعات الدورية.
- تحسين هيكل الرواتب والأجور للموظفين بنسبة لا تقل عن 35%، بما يتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، للحفاظ على الموظفين الأكفاء ومنع التسرب قدر الإمكان و تخفيض معدل الدوران.
- إعداد خطة التدريب لعام 2016 على مستوى البنك وتطبيقها والعمل بالتوازي مع الخطة الإستراتيجية للبنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لكل دائرة لتطوير الكادر البشري الموجود في البنك و ذلك بإخضاع الموظفين إلى دورات تدريبية مدروسة حسب حاجة كل دائرة، بالإضافة إلى إخضاع الموظفين الجدد إلى برنامج تدريبي فيما بين الدوائر و حسب حاجة كل دائرة، و بحيث تكون الخطة التدريبية لعام 2016 متماشية مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية، والظروف الأمنية التي تشهدها سوريا والعروض المستدرجة من مراكز التدريب.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها ومتابعة مدى التزام البنك بتطبيقها ومتابعة إصدار بطاقات العمل للموظفين الأجانب.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية، في ظل الظروف الأمنية التي تشهدها سورية.
- متابعة خطة إحلال الموظفين وتحديثها حسب الظروف، بما يضمن استمرارية العمل.

الحوكمة

يولي بنك الأردن– سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي:

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي :
   - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
   - إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
   - إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
   - دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
   - التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
   - التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة يقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (5) اجتماعات خلال عام 2015.

(أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحات رقم(121–120–119–118–117) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في التقرير صفحة رقم(128).

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد نقولا يوسف البهو	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2015 حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، وتم الاجتماع مرة واحدة مع السيد مدير التدقيق الداخلي، حيث لم يتم الاجتماع لمرتين مع السيد مدير التدقيق الداخلي بسبب ظروف متعلقة بمكان عقد الاجتماع خارج الأراضي السورية علماً أنه تم تلافي هذه المشكلة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة.

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2015، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2015 لأسباب تتعلق بمكان إنعقاد اللجنة خارج الأراضي السورية، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام 2015 .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي:

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
   - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
   - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
   - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
   - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
   - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
   - عدم إفشاء أسرار البنك.
   - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
   - التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
   - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان	رئيساً
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2015، وتم الاجتماع مرتين مع السيد مدير المخاطر.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.

5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيد محمد مرهف الأخرس	عضو
السيد عمار البردان	عضو
السيد أبو الهدى اللحام	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 مرات خلال عام 2015.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيد شاكر توفيق فاخوري أمين سر للمجلس اعتباراً من 25/7/2010، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح :

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي :

1 - التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرار حدوثها.
13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
   - إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
   - الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
   - ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
   - إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
   - الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية:
     - نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
     - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
     - نظام التدقيق.
     - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
     - الكفاءة المهنية.
     - مجال التدقيق.
     - إجراءات التدقيق الداخلي.
     - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
     - لجنة التدقيق الداخلي.
     - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا وسيقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2 - التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3 - إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (74 - 93 - 100 - 106 - 107 - 253 390/م ن/ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4 - الامتثـال

لدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال :

1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية..
5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6 - السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:

– نسخة من التقرير السنوي.
– دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
– جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحوكمة لبنك الأردن– سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمسائلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر ،خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.

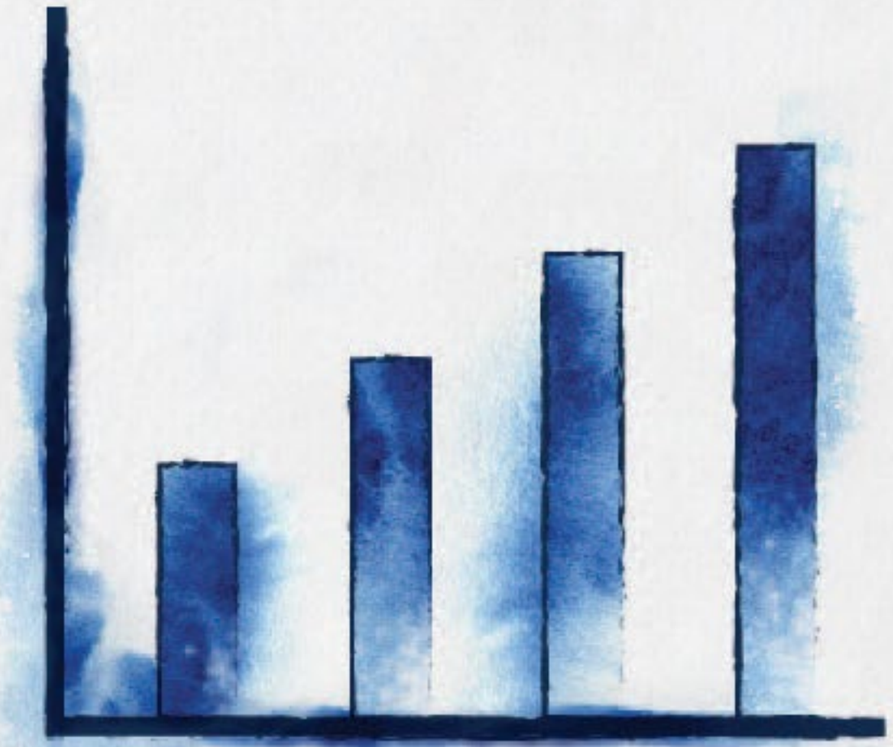

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الأرباح أو الخسائر

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

د ت ت س ٣٨-٨٠٩٢٦

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الأردن – سورية ش.م.م. عامة سورية
دمشق – سورية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الأردن – سورية ش.م.م.عامة سورية، والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكلاً من بيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من اعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. وتعتمد الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بينات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك الأردن – سورية ش.م.م.عامة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً لمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أمور اخرى

- إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ دققت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأياً غير متحفظ بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٥.
- إن عمل مدققنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن البيانات المالية المرفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق – سورية
٢٠ نيسان ٢٠١٦

مصطفى عوني زكية
محاسب قانوني

ترخيص رقم ١١/٤

اسم الزميل مصطفى عوني زكية رقم الترخيص / ١١/٤ /

رقم ٣٥٣٨

بيان الوضع المالي

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ليرة سورية كما في 31 كانون الأول	
		2015	2014
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	5	3.415.250.591	4.214.152.373
أرصدة لدى مصارف	6	8.859.762.324	4.791.043.602
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	7.331.948.812	4.418.091.806
موجودات ثابتة ملموسة	8	1.210.512.559	1.290.540.671
موجودات غير ملموسة	9	12.152.361	11.062.390
موجودات ضريبية مؤجلة	10	904.268.704	934.468.732
موجودات أخرى	11	612.829.056	359.470.632
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1.193.584.618	764.894.047
مجموع الموجودات		**23.540.309.025**	**16.783.724.253**
المطلوبات:			
ودائع مصارف	13	8.129.551.363	2.221.337.258
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	14	9.662.106.626	11.688.567.812
تأمينات نقدية	15	231.727.918	101.611.276
مخصصات متنوعة	16	113.290.259	78.429.708
مطلوبات أخرى	17	412.399.245	483.269.638
مجموع المطلوبات		**18.549.075.411**	**14.573.215.692**
حقوق الملكية:			
رأس المال المكتتب به و المدفوع	18	3.000.000.000	3.000.000.000
احتياطي قانوني	19	6.668.407	6.668.407
احتياطي خاص	19	6.668.407	6.668.407
احتياطي عام مخاطر التمويل	20	32.337.109	32.337.109
أرباح مدورة غير محققة	21	7.277.860.575	3.781.147.388
خسائر متراكمة محققة		(5.332.300.884)	(4.616.312.750)
مجموع حقوق الملكية		**4.991.233.614**	**2.210.508.561**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**23.540.309.025**	**16.783.724.253**

السيد شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

السيد جواد الحلبوني
المدير العام

السيد باسل ابراهيم
المراقب المصرفي

بيان الأرباح أو الخسائر

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2015	2014
الفوائد الدائنة	22	776.672.425	482.323.247
الفوائد المدينة	23	(732.988.860)	(733.331.032)
صافي أرباح / (خسائر) الفوائد		43.683.565	(251.007.785)
رسوم وعمولات دائنة	24	111.736.230	41.806.346
رسوم وعمولات مدينة	25	(1.994.158)	(1.390.535)
صافي إيرادات الرسوم و العمولات		109.742.072	40.415.811
صافي أرباح / (خسائر) الفوائد، الرسوم والعمولات		153.425.637	(210.591.974)
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		29.308.638	3.023.443
أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	21	3.496.713.187	1.372.817.312
إيرادات تشغيلية أخرى	26	35.479.239	13.768.737
إجمالي الدخل التشغيلي		**3.714.926.701**	**1.179.017.518**
نفقات الموظفين	27	(252.161.434)	(231.257.170)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	(106.865.236)	(105.765.775)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	(2.898.678)	(2.806.747)
مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	28	(271.581.346)	(822.641.163)
صافي مخصصات متنوعة	16	(34.964.140)	(41.767.050)
مصاريف تشغيلية أخرى	29	(235.530.786)	(181.725.365)
إجمالي النفقات التشغيلية		**(904.001.620)**	**(1.385.963.270)**
أرباح / (خسائر) السنة قبل الضريبة		2.810.925.081	(206.945.752)
ضريبة الدخل	10	(30.200.028)	-
أرباح / (خسائر) السنة بعد الضريبة	30	2.780.725.053	(206.945.752)
حصة السهم من ربح / (خسارة) السنة الأساسية والمخففة	30	92.69	(6.90)

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
أرباح / (خسائر) السنة	2.780.725.053	(206.945.752)
الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) للسنة	2.780.725.053	(206.945.752)

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)								
البيان		المتبادلات						
	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	خسائر السنة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(3.036.549.686)	2.408.330.076	2.417.454.313
الدخل الشامل للسنة (خسائر)	-	-	-	-	(206.945.752)	-	-	(206.945.752)
تخصيص خسائر السنة	-	-	-	-	206.945.752	(1.579.763.064)	1.372.817.312	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(4.616.312.750)	3.781.147.388	2.210.508.561
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(4.616.312.750)	3.781.147.388	2.210.508.561
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	2.780.725.053	-	-	2.780.725.053
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	(2.780.725.053)	(715.988.134)	3.496.713.187	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109	-	(5.332.300.884)	7.277.860.575	4.991.233.614

بيان التدفقات النقدية

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	إيضاح	ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2015	2014
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:			
ربح / (خسارة) السنة قبل الضريبة		2.810.925.081	(206.945.752)
تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج من النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	106.865.236	105.765.775
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	2.898.678	2.806.747
مصروف مخصصات متنوعة	16	34.964.140	41.767.050
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – المباشرة	28.7	271.596.345	822.904.108
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – غير المباشرة	28.16	(14.999)	(262.945)
أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية		(1.258.688)	-
خسائر إتلاف موجودات ثابتة مادية		86.927	765.183
الربح قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية		**3.226.062.720**	**766.800.166**
التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية			
النقص في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		75.415.643	75.247.340
(الزيادة) / النقص في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(3.185.453.351)	642.326.474
الزيادة في موجودات أخرى		(253.358.424)	(104.470.610)
الزيادة في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		1.500.000.000	-
النقص في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية		(2.026.461.186)	(1.450.263.717)
الزيادة / (النقص) في تأمينات نقدية		130.116.642	(41.148.356)
(النقص) / الزيادة في مطلوبات أخرى		(70.958.983)	112.178.938
صافي الأموال (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات التشغيلية قبل الضرائب		(604.636.939)	670.235
ضرائب دخل مسددة		-	-
صافي الأموال (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات التشغيلية		**(604.636.939)**	**670.235**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية	8	(25.665.363)	(9.891.858)
شراء موجودات غير ملموسة	9	(3.988.649)	(551.342)
متحصلات بيع موجودات ثابتة مادية		-	526.164
صافي الأموال المستعملة في النشاطات الاستثمارية		**(29.654.012)**	**(9.917.036)**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(428.690.571)	(168.304.864)
صافي النقص في النقد وما يوازي النقد		(1.062.981.522)	(177.551.665)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	31	6.181.201.164	6.358.752.829
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	31	5.118.219.642	6.181.201.164
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		754.574.249	488.206.521
فوائد مدفوعة		(687.342.455)	(717.711.779)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

1. معلومات عامة

بنك الأردن – سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق– شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها ثلاثة عشر فرعاً علماً أن هناك ثلاثة فروع مغلقة في الوقت الحالي. مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية. أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا–الحمدانية بحلب–حرستا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

وافق رئيس مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 بموجب التفويض الممنوح له من قبل مجلس الإدارة في اجتماع الجلسة الأولى للعام 2016 المنعقدة بتاريخ 20 كانون الثاني 2016 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم إتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012–2010 النافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (2) و(3) و(8) و(13) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (16) و(24) و(38).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2011 – 2013 النافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(3) و(13) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (40).
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) النافذة التطبيق ابتداءً من 1 كانون الثاني 2015: منافع الموظفين، توضح هذه التعديلات كيفية توزيع المساهمات المدفوعة من الموظفين أو الأطراف الخارجية والتي ترتبط بخدماتهم على فترات الخدمة.

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيم.	1كانون الثاني 2016
• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بالمبادرة بالافصاح.	1كانون الثاني 2016
• التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) : الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.	1كانون الثاني 2016
• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	1كانون الثاني 2016
• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة: النباتات المنتجة.	1كانون الثاني 2016

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة اما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	1كانون الثاني 2016
• التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	1كانون الثاني 2016
• التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012-2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).	1كانون الثاني 2016
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و 2014)	1كانون الثاني 2018

حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين ثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول 2010 لاضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط. كما تم إصدار نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة. إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية: **التصنيف والقياس:** تصنف الموجودات المالية بناءا على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت هذه النسخة تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك إختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة. **التدني:** قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. **إلغاء الإعتراف:** تم إتباع متطلبات إلغاء الإعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	
التحديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة
• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: إفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظام شامل وموحد تستخدم به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15). ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الإعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أوالخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: – الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. – الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. – الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. – الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. – الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم إستيفاء الإلتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع او الخدمات التي تنطوي على إستيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيدا من الإفصاحات التفصيلية.	1 كانون الثاني 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستاجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهر أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. لقد أتاح المعيار الاستمرارية للمؤجر في تصنيف العقود أما عقود تشغيلية أو تمويلية، وبموجب هذا المعيار فإن محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر بقيت إلى حد كبير كما هي ودون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).	1 كانون الثاني 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) وذلك لمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (9) و(15) في القوائم المالية للبنك خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للبنك.

ملخص عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

الموجودات المالية

يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات قياس وتصنيف جديد للموجودات المالية والتي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. تحديداً، يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 تصنيف جميع الموجودات المالية وقياسها لاحقاً أما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة بالنسبة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجودات المالية.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9، قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة فقط إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد. إذا لم يتم تحقيق كلا الشرطين، فإن أداة الدين يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بإمكان المصرف عند الاعتراف المبدئي أن يحدد أداة دين تنطبق عليها شروط الكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من حالات عدم التطابق المحاسبي.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة، لاختبار التدني في القيمة.

يتم تصنيف وقياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أحصبة الأرباح التي يتم قيدها في بيان الدخل وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 – الإيراد يتم قيدها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

بالنسبة لأدوات الدين غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة، ينبغي إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى الكلفة المطفأة أو العكس عندما يغير المصرف نموذج أعماله بالنسبة لموجوداته المالية بحيث لا يعود متوافقاً مع أسس التصنيف السابق.
يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 عدم فصل المشتقات المدمجة في العقود عندما يكون المضيف أصلاً مالياً ضمن نطاق هذا المعيار. عوضاً عن ذلك، ينبغي تحديد أسس القياس أما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على مجمل العقد المختلط.

المطلوبات المالية

يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات لقياس وتصنيف المطلوبات المالية. إن أهم تغيير في تصنيف وقياس المطلوبات المالية يتعلق بمحاسبة التغير في القيمة العادلة لمطلوب مالي (محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) والمنسوب إلى التغييرات في مخاطر ائتمان ذلك المطلوب.
بالنسبة للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ينبغي عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر ما لم تؤدي هذه المعاملة إلى إيجاد أو زيادة سوء المطابقة المحاسبية في الأرباح أو الخسائر. لا يتم لاحقاً إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوب المالي إلى بيان الدخل. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، كان يتم سابقاً الاعتراف بإجمالي مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوب المحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان الدخل.

3 – السياسات المحاسبية الهامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وروفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.
لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :
– الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
– الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
– الاستثمارات في حقوق الملكية.
– الأوراق المالية المتوفرة للبيع
– الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مدرجة أدناه :

(أ) العملات الاجنبية:

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة اعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي (336.65 ليرة سورية للدولار الأمريكي و367.94 لليورو كما في 31 كانون الأول 2015 و197.96 ليرة سورية للدولار الأمريكي و240.68 لليورو كما في 31 كانون الأول 2014). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.
تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل ارصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة مترتبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيد في الأرباح أو الخسائر عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف والغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للاداة.
يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. إما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.
يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. اذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يحترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. اذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.
عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر.
لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف.
يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة واطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.
يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ج) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعا لتصنيفها إما كـ : مستبقاة لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقاة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وان المصرف لديه النية الايجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.
يتم قياس الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت.
يتم قياس الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. ان سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.
يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع اعيد تصنيفها كمستبقاة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم اطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :
– يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات واعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
– ان التحديد يلغي أو يقلّل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافا لذلك ؛ أو
– ان الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعدّل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافا لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية :

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.
أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الاصدار المباشرة.
إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو اصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.
يتم تصنيف الاجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. ان خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هـ وبمثابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية:

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.
يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
ان الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الاولي اذا :
- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم اداؤها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو اكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تتقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة واما ان يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أ والسوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عمّا إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً بإستخدام أسلوب تقييم أخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الإلتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات اعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الإلتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الإلتزام.

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي، نتيجة حصول حدث أو اكثر بعد اجراء القيد الاولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الادلة الموضوعية على ان أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر. اذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقا من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود إن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعيا على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فان الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. ان أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في الأرباح أو الخسائر

(ح) أدوات مالية مشتقة:

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة ويعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوّطية، وفي هذه الحالة فان توقيت القيد في الأرباح أو الخسائر يعتمد على طبيعة علاقة التحوّط.

مشتقات مدمجة:

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب بتلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في الأرباح أو الخسائر

محاسبة التحوّط:

يحدد المصرف أدوات تحوّطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوّطات القيمة العادلة، أو تحوّطات التدفقات النقدية، أو تحوّطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوّطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوّطات تدفقات نقدية. عند بداية علاقة التحوّط، يوثّق المصرف العلاقة بين الأداة التحوّطية والبند المتحوّط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوّط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوّط وبشكل مستمر، يوثّق المصرف فيما اذا كانت الأداة التحوّطية المستعملة في علاقة تحوّطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوّط له.

تحوّط القيمة العادلة :

ان التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوّطات قيمة عادلة تقيد حالاً في الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها. ان التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّط والتغير في البند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوّط له.

تتوقف محاسبة التحوّط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوّط له الناتج عن المخاطر المتحوّط لها يتم إطفاءه في الأرباح أو الخسائر ابتداء من ذلك التاريخ.

تحوّط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحوّطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في الأرباح أو الخسائر.

إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّط له في الأرباح أو الخسائر، وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوّط له. اتماء، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوّط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تتوقف محاسبة التحوّط عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن اي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل الأخر ومتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في الأرباح أو الخسائر. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في الأرباح أو الخسائر.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على أساس الاستحقاق النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أ وعائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف اجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تزتبت لأن مدين معيّن عجز عن اجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة اشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل اجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، ان وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

	%
مباني	2
محدات وأجهزة وأثاث	15 - 9
أجهزة الحاسب	15
وسائط نقل	15
تحسينات على المأجور	15
ديكور	15

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ل) موجودات غير ملموسة:

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% للفروغ و15% لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة اصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالا في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة.

يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالا في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء للقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤونات اذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ع) تحقق الايرادات والاعباء:

تتقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون 24 لعام 2003.

(ص) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

(ر) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت). إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ش) عقود الإيجار:

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

البنك كمستأجر:

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

(ت) تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.

(ث) مقايضة العملات

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل الموحد.

4 – المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة ان تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. ان التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. ان النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم اجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك اذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة اذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير:

ان الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة ادناه.

مؤونات لخسائر الديون – قروض وتسهيلات ائتمانية للزبائن :

ان خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وان العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الاعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على انتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. ان مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة :

ان تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هـ ومذكور في الايضاح 3 (و). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر واسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير اكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للاصول، باعتقاد الإدارة لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5 - نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	
	هما في 31 كانون الأول
	2015
	ليرة سورية
نقد في الخزينة	1.200.598.475
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
حسابات جارية وتحت الطلب	1.687.410.206
احتياطي نقدي إلزامي*	527.241.910
	3.415.250.591

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل بإستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي الإلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

6 – أرصدة لدى مصارف						
يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	3.170.954.912	15.842.935	1.522.175.110	242.107.045	4.693.130.022	257.949.980
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)	1.687.541.702	-	2.479.090.600	4.533.093.622	4.166.632.302	4.533.093.622
	4.858.496.614	15.842.935	4.001.265.710	4.775.200.667	8.859.762.324	4.791.043.602

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فوائد 4.693.130.022 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 257.949.980 ليرة سورية لعام 2014)، علماً بأن مبلغ 3.127.354.000 ليرة سورية هو مقابل تعهدات التصدير ومبلغ 1.426.456.285 ليرة سورية تم ربطها بتاريخ لاحق لنهاية العام.

7 - صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي :	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
حسابات جارية مدينة منها:		
للأفراد	9.660.685	12.302.707
الشركات الكبرى	381.226.308	246.592.749
الشركات المتوسطة	342.421.443	408.132.032
	733.308.436	667.027.488
قروض وسلف منها:*		
للأفراد	269.628.131	354.279.078
القروض السكنية	559.557.371	613.648.868
الشركات الكبرى	9.709.215.641	6.348.845.061
الشركات المتوسطة	1.295.684.375	1.290.397.574
	11.834.085.518	8.607.170.581
سندات محسومة منها:**		
الشركات الكبرى	33.057.477	18.725.134
الشركات المتوسطة	72.966.290	83.371.672
	106.023.767	102.096.806
	12.673.417.721	9.376.294.875
ينزل:		
فوائد معلقة	(905.036.337)	(808.920.871)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	(4.436.432.572)	(4.149.282.198)
	7.331.948.812	4.418.091.806

لايوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.

* سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 3.103.919 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (12.753.929 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014).

** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 828.662 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (751.304.1ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 6.928.894.044 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (6.799.992.160 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014) أي ما نسبته 54.67% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (72.52% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014)

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 6.023.857.707 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (5.991.071.289 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014) أي ما نسبته 51.19% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (69.93 % للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 7.639.300 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 9.491.610 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 11.571 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 26.570 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2014) تم قيده ضمن بند مخصصات متنوعة.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
الرصيد في أول السنة	ل.س	ل.س
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني	49.521.278	51.941.800
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	4.099.760.920	3.269.371.190
إضافات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	43.750.172	-
مقابل ديون غير منتجة	805.347.526	825.324.630
فروقات أسعار الصرف	15.554.029	5.065.100
استردادات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	(37.768.329)	(2.420.522)
مقابل ديون غير منتجة	(539.733.024)	-
الرصيد في نهاية السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول	55.503.121	49.521.278
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول	4.380.929.451	4.099.760.920
	4.436.432.572	4.149.282.198

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة لتسويات أو تسديد ديون وحولت إلى ديون أخرى مبلغ 577.501.353 ليرة سورية في العام 2015 مقابل 2.420.522 ليرة سورية في العام 2014.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ب4) تاريخ 13/11/2012 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قراري مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب4) ورقم (650/م ن/ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و14 نيسان 2010 على التوالي، وقرار رقم 1079/م ن / ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/ م ن / ب 4 والتصميم رقم (1145/م/1) تاريخ 6 نيسان 2015 والتصميم رقم (2271/م/1) تاريخ 30 حزيران 2015:

1- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والقائمة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م ن/ب4) والمتعلقة بالتدوين المباشرة فقط بمبلغ 31.300.709 ليرة سورية و 39.329.129 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 و31 كانون الأول 2014 على التوالي.

2- بناءً على أحكام القرار (902/م ن/ب4) وتعديلاته بالقرار رقم (1079/م ن/ب4) تم إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة المصرف كفاية المخصصات المحتفظ بها.

تلخص حركة حساب الفوائد المجلة كما يلي:	عما لهم في 31 كانون الأول	
	2014	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في أول السنة	516.986.404	808.920.871
اضافات خلال السنة	350.876.108	241.883.716
استبعادات خلال السنة (استردادات)	(58.941.641)	(145.768.250)
الرصيد في نهاية السنة	808.920.871	905.036.337

8 - موجودات ثابتة ملموسة	الموجودات الثابتة كما في 31 كانون الأول 2015							
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تحسينات على المأجور	ديكور	المجموع
2015	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة التاريخية:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	97.274.620	926.159.874	240.303.164	80.910.865	14.339.237	93.422.037	184.980.647	1.637.390.444
إضافات	-	303.000	14.323.048	9.867.691	200.000	-	1.298.559	25.992.298
استبعادات	-	-	(2.297.998)	(1.029.850)	-	(108.000)	-	(3.435.848)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	97.274.620	926.462.874	252.328.214	89.748.706	14.539.237	93.314.037	186.279.206	1.659.946.894
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	(89.032.405)	(137.695.071)	(58.065.498)	(11.585.800)	(46.545.671)	(141.689.966)	(484.614.411)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.525.217)	(32.641.011)	(12.491.491)	(1.610.302)	(13.950.077)	(27.647.138)	(106.865.236)
استبعادات	-	-	1.692.976	993.198	-	25.650	-	2.711.824
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	(107.557.622)	(168.643.106)	(69.563.791)	(13.196.102)	(60.470.098)	(169.337.104)	(588.767.823)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1كانون الثاني 2015	-	1.394.352	206.665	-	-	-	-	1.601.017
إضافات	-	-	368.850	1.200.000	-	-	-	1.568.850
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	1.394.352	575.515	1.200.000	-	-	-	3.169.867
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	956.463.225	84.260.623	21.384.915	1.343.135	32.843.939	16.942.102	1.210.512.559

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل ولا تزال بالخدمة كما يلي:	2015	2014
	ل.س	ل.س
موجودات ثابتة	74.745.743	-

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا-الحمدانية بحلب-حرستا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

بحسب المعلومات المتوفرة لدى المصرف لم يلحق الضرر بهذه الفروع ولم يتم التوصل الى نتائج تؤكد نوع الضرر أوحجمه كما أنه لم يتم تكوين مخصص بالقيمة الصافية لهذه الموجودات. مع الاشارة الى أن بوليصة التأمين المستصدرة بهذا الخصوص لاتغطي فرعي حرستا والحمدانية بحلب وتغطي فرع صحنايا المغلق.

إن موجودات الفروع المغلقة هي كالتالي:			
	كما في 31 كانون الأول 2015		
	التكلفة التاريخية	مجموع المستهلك	القيمة الدفترية
موجودات فرع صحنايا	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	1.722.141	939.430	782.711
آلات	3.571.279	3.157.165	414.114
كمبيوترات	1.460.430	1.398.165	62.265
ديكور	6.388.248	5.873.027	515.221
المجموع	13.142.098	11.367.787	1.774.311
موجودات فرع حرستا	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	2.375.794	1.350.156	1.025.638
آلات	3.562.997	3.363.436	199.561
كمبيوترات	1.876.830	1.820.595	56.235
ديكور	15.289.514	14.338.617	950.897
المجموع	23.105.135	20.872.804	2.232.331
موجودات فرع حلب الحمدانية	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	1.254.787	562.052	692.735
آلات	2.958.599	2.062.926	895.673
كمبيوترات	1.982.753	1.492.165	490.588
ديكور	5.507.424	3.908.852	1.598.572
المجموع	11.703.563	8.025.995	3.677.568

علماً بأن إدارة المصرف تنوي تشكيل مخصصات مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة الموجودة في الفروع المغلقة خلال الربع الأول لعام 2016.

8 - موجودات ثابتة ملموسة					
	الموجودات المؤجرة للغير				
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	معدات وأثاث ومفروشات	المجموع
2014	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014	97.274.620	926.159.874	92.552.187	183.129.597	1.621.520.652
إضافات	-	-	869.850	1.851.050	18.411.208
استبعادات	-	-	-	-	(2.541.416)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	97.274.620	926.159.874	93.422.037	184.980.647	1.637.390.444
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014	-	(70.509.208)	(36.249.431)	(110.347.119)	(380.098.705)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.523.197)	(10.296.240)	(31.342.847)	(105.765.775)
استبعادات	-	-	-	-	1.250.069
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	-	(89.032.405)	(46.545.671)	(141.689.966)	(484.614.411)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة	-	1.394.352	-	1.851.050	1.601.017
مشاريع تحت التنفيذ					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014	-	136.163.621	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	-	136.163.621	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	974.685.442	46.876.366	43.290.681	1.290.540.671
2015					
التكلفة التاريخية					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	97.274.620	926.159.874	93.422.037	184.980.647	1.637.390.444
إضافات	-	-	1.389.000	1.152.416	2.541.416
استبعادات	-	-	-	-	(1.250.069)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	97.274.620	926.159.874	94.811.037	186.133.063	1.638.681.791
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	(89.032.405)	(46.545.671)	(141.689.966)	(484.614.411)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.523.197)	(10.296.240)	(31.342.847)	(105.765.775)
استبعادات	-	-	-	-	1.250.069
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	(107.555.602)	(56.841.911)	(173.032.813)	(589.130.117)
مشاريع تحت التنفيذ					
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	136.163.621	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	136.163.621	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	954.767.893	37.969.126	13.100.250	1.185.715.295

9 – موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:	31 كانون الأول 2015		
	فروع	برامج كمبيوتر	المجموع
2015	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	-	11.062.390	11.062.390
إضافات	1.500.000	-	1.500.000
إطفاء للسنة	(175.000)	(2.723.678)	(2.898.678)
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	-	2.488.649	2.488.649
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	1.325.000	10.827.361	12.152.361
2014	31 كانون الأول 2014		
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	105.512	13.212.283	13.317.795
إضافات الموجودات	-	551.342	551.342
الاطفاء للسنة	(105.512)	(2.701.235)	(2.806.747)
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	-	11.062.390	11.062.390

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 3.029.643 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل مبلغ 1.188.163 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014).

10 – موجودات ضريبية مؤجلة

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
أرباح / (خسائر) السنة قبل الضريبة	2.810.925.081	(206.945.752)
يضاف :		
مخصصات متنوعة	34.964.140	41.767.050
صافي مخصص تدني / (استرداد) التسهيلات الائتمانية (ديون منتجة)	5.981.843	(2.420.522)
أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(3.496.713.187)	1.372.817.312
إطفاءات	175.000	105.512
استهلاك المباني	18.525.217	18.523.197
الخسائر الضريبية	(626.141.906)	(1.521.787.827)
	25%	25%
إيرادات ضريبية مؤجلة	-	-

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشكلة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية. تم في هذا العام إطفاء المبلغ المتبقي من الموجودات الضريبية المؤجلة المشكلة عن العام 2009 والبالغة 30.200.028 ليرة سورية حيث لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية للأعوام الخمسة التالية للعام 2009 وذلك تماشياً مع القانون رقم 24 لعام 2003.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في أول السنة	934.468.732	934.468.732
استبعادات	(30.200.028)	-
الرصيد في نهاية السنة	904.268.704	934.468.732

تتوقع الإدارة باستخدام الموجودات الضريبية المؤجلة ابتداءً من العام 2016 والأعوام التي تليه.
تم دراسة الملفات الضريبية للأعوام 2008 و2009 ولم يتم إصدار التكليف النهائي لغاية تاريخ التقرير، وبالنسبة للأعوام 2010 و2011 و2012 فهي قيد المراجعة لدى الدوائر الضريبية.

11 – موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض	48.068.794	25.970.618
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	36.131.592	24.536.706
مصاريف مدفوعة مقدماً	15.417.771	5.722.741
مخزون (طوابع وقرطاسية)	7.288.029	8.280.710
سلف مؤقتة للموظفين	978.667	632.545
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1.200.000	2.200.000
إيجارات مدفوعة مقدماً	22.808.032	9.667.668
تسوية حسابات اتفاقية مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي*	405.674.500	209.940.000
حسابات مدينة أخرى**	4.139.281	3.722.501
مصاريف رسوم قضايا***	71.122.390	68.797.143
	612.829.056	359.470.632

* يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني والناتج عن التزام المصرف بشراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر شباط من العام 2016 وبسعر الصرف المتفق عليه بموجب اتفاقية تبادل العملات الموقعة مع مصرف سورية المركزي. يظهر أثر القيمة العادلة في بيان الدخل ضمن بند صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية.
** يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23.220.000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300.000 دولار أمريكي بما يعادل 23.220.000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
*** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية.

12 – وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ الفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
ليرة سورية	153.000.000	153.000.000
دولار أمريكي	1.040.584.618	611.894.047
	1.193.584.618	764.894.047

13 – ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	2.821.109.392	287.495.686	158.232.931	4.142.692	2.979.342.323	291.638.378
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال ٣ شهور أو أقل)	1.200.000.000	-	2.450.209.040	1.929.698.880	3.650.209.040	1.929.698.880
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ شهور)	1.500.000.000	-	-	-	1.500.000.000	-
	5.521.109.392	287.495.686	2.608.441.971	1.933.841.572	8.129.551.363	2.221.337.258

14 – ودائع زبائن و المؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي:	31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة	ليرة
حسابات جارية	3.123.392.175	2.322.283.316
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	5.702.598.048	8.490.817.882
ودائع التوفير	755.439.526	861.280.388
حسابات مجمدة**	80.676.877	14.186.226
	9.662.106.626	11.688.567.812

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 2.969.483.344 ليرة سورية أي ما نسبته 30.73% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2015 (مقابل 2.248.309.204 ليرة سورية أي ما نسبته 19.24% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2014).

بلغت ودائع القطاع العام السوري 559.205.671 ليرة سورية أي ما نسبته 5.78% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 529.606.710 ليرة سورية أي ما نسبته 4.53% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2014).

بلغت الحسابات المجمدة ما نسبته من اجمالي الودائع 1.5% و0.7 % كما في 31 كانون الأول 2015 و31 كانون الأول 2014 على التوالي

* تتضمن الودائع لأجل، ودائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات المصرفة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

** الحسابات المجمدة هي حسابات محجوزة لقاء تسهيلات معطاة للزبائن.

15 – تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	1.504.697	10.104.697
جاري مدين	11.232	11.232
سندات محسومة	18.926	-
	1.534.855	10.115.929
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات وقبولات	51.511.600	33.695.200
كفالات	53.786.146	35.546.829
بوالص برسم التحصيل	261.000	-
	105.558.746	69.242.029
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان	35.917.451	22.253.318
تأمينات أخرى	88.716.866	-
	231.727.918	101.611.276

16 - مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده (إيضاحات)	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصص مقابل أعباء محتملة*	-	31.534.072	-	-	31.534.072
مخصصات أخرى	8.674.595	3.368.228	(88.589)	(5.133.606)	6.820.628
مصاريف رسوم قضايا	68.797.143	2.325.247	-	-	71.122.390
مؤونة تقلب أسعار القطع	931.400	2.870.198	-	-	3.801.598
	78.403.138	40.097.745	(88.589)	(5.133.606)	113.278.688
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	26.570	-	-	(14.999)	11.571
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	-	-	-	-	-
	26.570	-	-	(14.999)	11.571
	78.429.708	40.097.745	(88.589)	(5.148.605)	113.290.259

*خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115.900 يورو ما يعادل 31.534.072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 30 أيلول 2017 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده (إيضاحات)	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصص مقابل أعباء محتملة*	26.141.676	-	-	(26.141.676)	-
مخصصات أخرى	9.223.434	-	-	(548.839)	8.674.595
مصاريف رسوم قضايا	-	68.797.143	-	-	68.797.143
مؤونة تقلب أسعار القطع	1.270.978	-	-	(339.578)	931.400
	36.636.088	68.797.143	-	(27.030.093)	78.403.138
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	289.515	-	-	(262.945)	26.570
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	-	-	-	-	-
	289.515	-	-	(262.945)	26.570
	36.925.603	68.797.143	-	(27.293.038)	78.429.708

خلال العام 2013 تم تشكيل مؤونات تتعلق بالخسائر المحتملة مقابل الموجودات النقدية للبنك في فرع حمص، وقد تم استرداد هذه المؤونات خلال العام 2014 نظراً لإعادة فتح هذا الفرع خلال العام.

تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة كما يلي:

	عما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	26.570	289.515
استبعادات خلال السنة	(14.999)	(262.945)
الرصيد في نهاية السنة	11.571	26.570

17 - مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	عما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
فوائد محققة غير مستحقة	216.868.044	171.221.639
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	48.328.451	41.982.324
شيكات مصدقة	60.789.451	155.309.727
مقاصة صراف آلي	5.627.200	2.738.700
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	8.051.047	10.148.580
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	16.182.199	11.462.368
ذمم موقوفة (موردين)	11.678.690	7.010.976
اشتراكات تأمينات اجتماعية	2.058.860	2.196.871
أمانات مستحقة للموظفين	1.630.705	109.315
طوابع	6.529.777	1.632.923
غرفة التقاص	3.721.462	48.657.452
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *	30.933.359	30.798.763
	412.399.245	483.269.638

* قام المصرف بتوقيع اتفاقية تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر آب من العام 2015، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر شباط من العام 2016 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة ويعد تعديله بنقاط المقايضة. يمثل البند السابق المبلغ الذي تم إطفاؤه من العلاوة الناتجة عن فرق المقايضة حيث يتم إطفاء هذه العلاوة باستخدام معدل الفائدة الفعلية.

18 - رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمدفوع 3.000.000.000 ليرة سورية مقسم إلى 30.000.000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو معنويين وتسدد قيمتها بالليرات السورية. باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.
يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون الحد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية.
بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م.و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات أجنبية	القيمة الاسمية المعادلة بالليرة السورية
الإصدار الأول	سهم	دولار أمريكي	ل.س
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	14.773.870	735.000.000
	15.000.000	14.773.870	1.500.000.000
الإصدار الثاني			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	10.438.569	474.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	15.000.000	16.136.114	1.500.000.000
الإصدار الثالث			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15.300.000	-	1.530.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14.700.000	25.212.439	1.209.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	30.000.000	30.909.984	3.000.000.000

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.
قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4.427.000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26.482.984 دولار أمريكي وينتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106.442.530 ليرة سورية منها 61.862.640 ليرة سورية تخص عام 2012

و44.579.890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11.144.973 ليرة سورية.
قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1.270.545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25.212.439 دولار أمريكي وينتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بقيمة منها 2.492.270 ليرة سورية تخص عام 2013 و 40.339.804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10.084.951 ليرة سورية.
وعليه فإن الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 5.332.300.884 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية وقد بلغت في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 4.616.312.750 ليرة سورية.
لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به خلال عامي 2014 و2015.

19 – الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.
حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.
لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عامي 2015 و2014 بسبب تحقيق خسائر

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
الربح / (الخسارة) قبل الضريبة	2.810.925.081	(206.945.752)
بنزل		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	(3.496.713.187)	(1.372.817.312)
	(685.788.106)	(1.579.763.014)
الاحتياطي القانوني/ الخاص (10٪)	-	-

20 – احتياطي عام مخاطر تمويل

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل ببعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يترجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحققه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:
• 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
• 0.5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
• 0.5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.
واستنادا إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31/12/2009 والبالغة4.187.298.480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.
بناءاً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن/ ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 والتعميم رقم (1145/م/1) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/1) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتطبيق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للنهاية عام 2015 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2015، 2014 على التوالي مبلغ 32.337.109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م.ن/ب4 والقرارات المعدلة له.

بإسم احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:	ل.س
رصيد احتياطي 2009	50.212.658
رصيد احتياطي 2010	55.800.980
رصيد احتياطي 2011	19.783.944
اجمالي احتياطي مخاطر التمويل	125.797.582
حصة عام 2011 من احتياطي 2009	12.553.165
احتياطي 2011	19.783.944
رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول 2015 ، 2014 على التوالي.	32.337.109

21 – الأرباح والخسائر المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة.

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2015 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في 31 كانون الأول 2015	قيمة القطع المبلغ بالليرة السورية بسعر الخاتمة	أرباح مترافقة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2015	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	4.973.623.336	-	4.238.623.336
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	5.432.222.832	-	4.697.222.832
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(1.490.349.548)	202.092.550	(1.288.256.998)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(427.728.974)	58.000.379	(369.728.595)
	25.212.439	1.470.000.000	8.487.767.646	260.092.929	7.277.860.575

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2014 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في 31 كانون الأول 2014	قيمة القطع المبلغ بالليرة السورية بسعر الخاتمة	أرباح مترافقة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2014	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	2.924.635.305	-	2.189.635.305
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	3.194.305.159	-	2.459.305.159
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(876.368.920)	202.092.552	(674.276.368)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(251.517.088)	58.000.380	(193.516.708)
	25.212.439	1.470.000.000	4.991.054.456	260.092.932	3.781.147.388

22 – الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
الفوائد الدائنة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
تسهيلات ائتمانية:		
حسابات جارية مدينة	81.331.986	75.979.972
قروض و سلف	651.013.114	379.451.727
سندات محسومة	10.875.433	8.309.204
أرصدة و ودائع لدى المصارف	33.451.892	18.582.344
	776.672.425	482.323.247

23 – الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
الفوائد المدينة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	1.386.956	2.221.920
ودائع لأجل	542.118.049	598.344.779
ودائع توفير	34.929.854	33.427.688
ودائع مجمدة	6.021.835	6.175.177
تأمينات نقدية	1.848.316	1.368.464
ودائع المصارف	61.220.821	43.332.984
خسائر ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي	85.463.029	48.460.020
	732.988.860	733.331.032

24 – الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
عمولات تسهيلات مباشرة	12.920.831	10.488.621
عمولات تسهيلات غير مباشرة	82.440.727	14.982.181
عمولات و رسوم على الخدمات المصرفية	16.374.672	16.335.544
	111.736.230	41.806.346

25 - الرسوم و العمولات المدينة

يتضمن هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
عمولات لمصرف سورية المركزي	590.497	851.274
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	240.738	9.756
عمولات مدفوعة أخرى	1.162.923	529.505
	1.994.158	1.390.535

26 - إيرادات تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
إيرادات طوابع بريدية و السويفت و رسوم الاتصالات	1.121.245	418.934
ايرادات خدمات الحسابات	25.206.038	7.681.913
إيرادات البطاقات الالكترونية و الصراف الآلي	1.221.354	1.400.835
إيرادات – مصاريف قانونية	3.865.227	1.633.310
إيرادات أخرى	4.065.375	2.633.745
	35.479.239	13.768.737

27 - نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
رواتب و أجور	218.025.313	199.445.198
حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية	18.076.334	17.708.238
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	8.797.554	6.068.482
تدريب	533.130	690.976
مصاريف طبية	317.876	230.110
بدل مهمات	1.184.509	1.599.793
حوافز موظفين	837.415	1.044.593
مصاريف سفر	4.349.103	4.020.580
أخرى	40.200	449.200
	252.161.434	231.257.170

28 - مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 7)	5.981.843	(2.420.522)
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 7)	265.614.502	825.324.630
مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 16)	(14.999)	(262.945)
	271.581.346	822.641.163

29 - مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
دعاية و إعلان	2.762.448	720.111
مصاريف إيجار	21.697.607	17.007.028
قرطاسية و مصاريف مكتبية	9.149.163	8.196.336
أتعاب مهنية و إدارية عامة	31.085.775	38.683.849
مصاريف سفر (أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين- إيضاح 32)	4.586.602	7.747.752
مصاريف هاتف و برق و بريد	15.390.026	17.404.070
مصاريف تأمين	40.801.724	2.400.111
مصاريف اشتراكات	21.572.412	13.293.044
مصاريف ماء وكهرباء	12.724.502	6.942.202
مصاريف محروقات	15.253.375	10.285.397
رسوم قانونية	14.605.850	25.866.346
مصاريف صيانة	26.160.900	21.422.842
مصاريف أخرى	19.740.402	11.756.277
	235.530.786	181.725.365

30 – ربحية السهم الأساسية و المخففة

يتكون هذا البند مما يلي:	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
ربح / (خسارة) السنة (ليرة سورية)	2.780.725.053	(206.945.752)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30.000.000	30.000.000
حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح / (خسارة) السنة (ليرة سورية)	92.69	(6.90)

31 – النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:	كما في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	2.888.008.681	3.611.494.820
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	8.859.762.324	4.791.043.602
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(6.629.551.363)	(2.221.337.258)
	5.118.219.642	6.181.201.164

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

32 – المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي	كما في 31 كانون الأول 2015			كما في 31 كانون الأول 2014
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
بنود داخل الميزانية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية و تحت الطلب	1.517.225.152	-	1.517.225.152	199.245.039
ودائع لأجل	2.479.090.600	-	2.479.090.600	3.141.840.197
فوائد برسم القبض	189.246	-	189.246	746.537
	3.996.504.998	-	3.996.504.998	3.341.831.773
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	2.608.441.971	-	2.608.441.971	1.929.706.299
فوائد برسم الدفع	647.338	-	647.338	819.626
ودائع الزبائن:				
حسابات جارية وتحت الطلب	-	3.174.306	3.174.306	5.173.395
	2.609.089.309	3.174.306	2.612.263.615	1.935.699.320
بنود خارج الميزانية				
كفالات	-	-	-	5.708.930

ب- بنود بيان الأرباح أو الخسائر

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2015			للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2014
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إيرادات فوائد وعمولات	18.756.993	-	18.756.993	7.898.269
أعباء فوائد وعمولات	(14.147.231)	-	(14.147.231)	8.561.743
بدل مصاريف سفر و تنقلات	-	(4.586.602)	(4.586.602)	7.747.752
	4.609.762	(4.586.602)	23.160	24.207.764

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
رواتب ومكافآت	55.604.911	58.846.479

بين الجدول أدناه، أعلى و أدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014			
	العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%
ودائع الأطراف ذات العلاقة	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-
ودائع المصرف الأم لدينا	درهم إماراتي	0.5	يورو	0.75	درهم إماراتي	0.5	يورو	0.75
ودائعنا لدى المصرف الأم	جنيه استرليني	0.12	دولار أمريكي	0.75	جنيه استرليني	0.12	دولار أمريكي	0.75

34 – القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي لاتظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

	31 كانـــون الأول 2015			31 كانـــون الأول 2014		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها
الموجودات المالية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3.415.250.591	3.415.250.591	-	4.214.152.373	4.214.152.373	-
أرصدة لدى المصارف	8.859.762.324	8.859.762.324	-	4.791.043.602	4.791.043.602	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	7.331.948.812	7.031.640.556	(300.308.256)	4.418.091.805	4.201.938.058	(216.153.747)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	1.193.584.618	-	764.894.047	764.894.047	-
موجودات أخرى	405.674.500	405.674.500	-	209.940.000	209.940.000	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	8.129.551.363	8.129.551.363	-	2.221.337.258	2.221.337.258	-
ودائع الزبائن والمؤسسات المالية	9.662.106.626	9.650.958.635	11.147.991	11.688.567.812	11.647.530.673	41.037.139
تأمينات نقدية	231.727.918	231.727.918	-	101.611.276	101.611.276	-

بالنسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ ٧,١٨٪ للودائع بالليرة السورية و١٤,٠٨٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (مقابل ١٠,٩٣ ٪ للودائع بالليرة السورية و١٥,٠٣٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤). أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

35 – إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن – سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة البنك وربحيته.
إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتراكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

١ – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

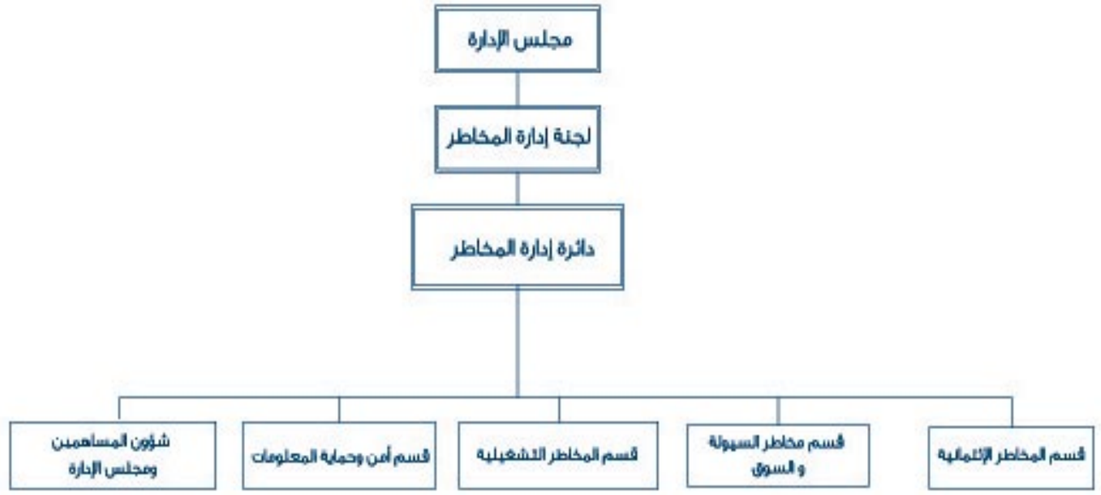

مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء (عضو تنفيذي وعضوين مستقلين) وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة مايلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أ وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أ والاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.
وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1 – الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
2 – منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
3 – تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية. ..الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.
4 – اعتماد تصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين السارية في الجمهورية العربية السورية.
5 – نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن– سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
6 – تحديد أساليب تخفيف المخاطر :
يتبع بنك الأردن– سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
– تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
– التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
– استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
– دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
– التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
– لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
7 – دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
8 – تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (e-loan).
9 – دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
10 – لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
11 – تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
12 – التقارير الرقابية :
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:

– المراقبة اليومية: التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة...، وغيرها.
– مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
– تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات ،.....، وغيرها.
– مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم تعزيزها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إداريا إلى إدارة المخاطر.
ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية :

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر لـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولا بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية :

مخاطر أسعار الصرف :

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

مخاطر اسعار الفائدة : بحسب القرار (107ن/ب4) تاريخ 13 شباط 2005.

يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.

مخاطر التوظيفات في الخارج :

مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.

مراقبة الكفالات الخارجية.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
  - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  - مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
  - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
  - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبة النقدية) لمواجهة الالتزامات.
  - الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتئ المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
9. توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ- مخاطر الائتمان
ب- مخاطر السوق
ج- مخاطر السيولة
د- المخاطر التشغيلية
هـ- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الإئتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الإئتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركزات الإئتمانية والسقوف

تتضتتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفا لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجة عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تتدرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ إي إجراء للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها ، لم يتم خلال العام 2015 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى فجوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء ولفترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعيلها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع ، يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2015 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملات جنبته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر ، بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطاليب المصرف.

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50% و100% على كفاية رأس المال حيث بقت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من اجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هـ ومبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الاطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الافصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
بنود داخل الميزانية:	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.214.652.116	2.675.330.472
أرصدة لدى المصارف	8.859.762.324	4.791.043.602
التسهيلات الائتمانية		
للأفراد	33.927.180	103.743.696
القروض العقارية	486.766.316	492.646.277
الشركات		
الشركات الكبرى	5.387.778.585	2.400.451.083
الشركات المتوسطة	1.423.476.731	1.421.250.750
الموجودات الأخرى	453.743.294	235.910.618
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	764.894.047
الإجمالي	20.053.691.164	12.885.270.545
بنود خارج الميزانية:		
كفالات صادرة	125.949.246	75.931.858
كفالات مصرفية	610.454.909	405.024.817
اعتمادات استيراد	51.511.600	33.695.200
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	221.446.370	63.749.924
الإجمالي	21.063.053.289	13.463.672.344

2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته بالقرارات (650/م ن/ب4)، (902/م ن/ب4)، (1079/م ن/ب4)، (1145/م1) و(2271/م1) يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كما في 31 كانـــون الأول 2015					
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	الإجمالي	
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
عادية (مقبولة المخاطر)	60.882.499	484.426.939	1.683.616.676	509.651.007	2.738.577.121	
تتطلب اهتمام خاص*						
غير مستحقة	1.597.655	8.244.351	1.812.819.024	187.935.649	2.010.596.679	
مستحقة:						
لغاية 60 يوم	-	-	-	23.871.865	23.871.865	
من 61 يوم لغاية 90 يوم	-	144	-	67.864.563	67.865.248	
من 91 يوم لغاية 180 يوم	3.241.958	18.059.856	779.343.242	102.967.708	903.612.764	
غير عاملة:						
دون المستوى	2.004.879	911.642	-	21.111.715	24.028.236	
مشكوك فيها	6.376.087	5.626.113	-	101.262.329	113.264.529	
رديئة	205.185.197	42.288.326	5.847.720.484	696.407.272	6.791.601.279	
	279.288.816	559.557.371	10.123.499.426	1.711.072.108	12.673.417.721	
بدلات						
فوائد معلقة	(41.986.096)	(71.164.249)	(613.213.315)	(178.672.677)	(905.036.337)	
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(203.375.540)	(1.626.806)	(4.122.507.526)	(108.922.700)	(4.436.432.572)	
الصافي	33.927.180	486.766.316	5.387.778.585	1.423.476.731	7.331.948.812	

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2015				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	6.020.053.343	79.151.970	6.099.205.313
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	4.763.100	-	4.763.100
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	6.511.500	6.511.500
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.127.800	-	1.127.800
	-	-	6.025.944.243	85.663.470	6.111.607.713
ينزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(11.571)	-	(11.571)
الصافي	-	-	6.025.932.672	85.663.470	6.111.596.142

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كما في 31 كانـــون الأول 2014				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات المتوسطة	الإجمالي
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	64.379.826	215.295.958	786.808.004	444.077.888	1.510.561.675
تتطلب اهتمام خاص *	19.899.290	14.808.260	664.016.540	367.016.950	1.065.741.040
غير مستحقة	4.896.790	4.038.230	560.044.400	209.752.130	778.731.550
مستحقة :	15.002.500	10.770.030	103.972.140	157.264.820	287.009.490
لغاية 60 يوم	-	-	50.527.160	14.184.120	64.711.280
من 61 يوم لغاية 90 يوم	1.200	-	-	34.000.370	34.001.570
من 91 يوم لغاية 180 يوم	15.001.300	10.770.030	53.444.980	109.080.330	188.296.640
غير عاملة:					
دون المستوى	4.830.500	3.702.600	-	9.997.610	18.530.710
مشكوك فيها	5.514.420	5.394.100	191.895.960	3.132.640	205.937.120
رديئة	271.957.750	374.447.950	4.971.442.440	957.676.190	6.575.524.330
	366.581.786	613.648.868	6.614.162.944	1.781.901.278	9.376.294.875
ينزل:					
فوائد معلقة	(44.191.340)	(81.956.020)	(512.362.681)	(170.410.830)	(808.920.871)
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(218.646.750)	(39.046.571)	(3.701.349.180)	(190.239.697)	(4.149.282.198)
الصافي	103.743.695	492.646.277	2.400.451.083	1.421.250.751	4.418.091.806

*يشير كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويشير جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2014				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	33.695.200	61.787.248	95.482.448
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	4.653.000	-	4.653.000
غير عاملة:			-		
دون المستوى	-	-	-	8.363.810	8.363.810
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.127.800	-	1.127.800
	-	-	39.476.000	70.151.058	109.627.058
ينزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(26.570)	-	(26.570)
الصافي	-	-	39.449.430	70.151.058	109.600.488

٣) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	31 كانـــون الأول 2015				
			الشركـات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	155.346.463	29.422.381	1.005.122.384	366.560.278	1.556.451.506
تتطلب اهتمام خاص	320.000	45.938.918	291.339.000	450.293.000	787.890.918
غير عاملة:					
دون المستوى	2.559.500	3.442.000	-	55.218.863	61.220.363
مشكوك فيها	4.386.254	3.923.000	-	77.678.905	85.988.159
رديئة	313.095.420	94.489.866	1.054.758.848	625.577.969	2.087.922.103
المجموع	475.707.637	177.216.165	2.351.220.232	1.575.329.015	4.579.473.049
منها:					
تأمينات نقدية	4.697	-	1.500.000	30.158	1.534.855
عقارية	437.212.768	177.216.165	2.317.746.924	1.522.349.362	4.454.525.219
سيارات وآليات	38.490.172	-	31.973.308	52.949.495	123.412.975
المجموع	475.707.637	177.216.165	2.351.220.232	1.575.329.015	4.579.473.049

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	31 كانـــون الأول 2014				
		الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	4.444.727	224.051.655	452.320.617	399.673.187	1.080.490.186
تتطلب اهتمام خاص	2.065.730	14.473.942	119.488.110	283.076.612	419.104.394
غير عاملة:					
دون المستوى	77.486	3.696.392	-	18.086.373	21.860.251
مشكوك فيها	1.097.992	5.393.822	-	3.132.635	9.624.449
رديئة	86.358.916	296.424.757	951.007.761	607.632.533	1.941.423.967
المجموع	94.044.851	544.040.568	1.522.816.488	1.311.601.340	3.472.503.247
منها:					
تأمينات نقدية	54.572	-	-	5.294.932	5.349.504
عقارية	47.013.602	538.395.212	1.493.618.508	1.217.631.103	3.296.658.425
سيارات وآليات	46.976.677	5.645.356	29.197.980	88.675.305	170.495.318
المجموع	94.044.851	544.040.568	1.522.816.488	1.311.601.340	3.472.503.247

	31 كانـــون الأول 2015				
		الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	63.888.824	34.066.922	97.955.746
تتطلب اهتمام خاص	-	-	-	3.247.950	3.247.950
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	3.255.750	3.255.750
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.099.300	-	1.099.300
المجموع	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746
عقارية	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	64.988.124	40.570.622	105.558.746

	31 كانـــون الأول 2014				
		الشركـات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	33.695.200	-	33.695.200
تتطلب اهتمام خاص	-	-	997.950	-	997.950
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	8.088.761	8.088.761
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.099.300	-	1.099.300
المجموع	-	-	35.792.450	8.088.761	43.881.211
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	33.695.200	-	33.695.200
عقارية	-	-	2.097.250	8.088.761	10.186.011
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	35.792.450	8.088.761	43.881.211

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص وبلغ رصيدها ٩٤٠,٧٩٨,٥٦٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥ (مقابل ١٣٧,٦٧٧,٦٠٧ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٤).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها ٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥ (مقابل ٥٧٠,٠٢٢,٦٤٨ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٤).

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان

يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

	31 كانـــون الأول 2015			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.214.652.116	-	-	2.214.652.116
أرصدة لدى المصارف	-	8.859.762.324	-	8.859.762.324
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	-	-	1.193.584.618
	3.408.236.734	8.859.762.324	-	12.267.999.058

	31 كانـــون الأول 2014			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.675.330.472	-	-	2.675.330.472
أرصدة لدى المصارف	41.948.733	4.749.094.869	-	4.791.043.602
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	764.894.047	-	-	764.894.047
	3.482.173.252	4.749.094.869	-	8.231.268.121

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية:	التصنيف حسب S & P ما يعادل	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
التصنيف الداخلي للمخاطر		2015	2014
		ل.س	ل.س
جيد			
الدرجة الاولى*	AAA	3.408.236.734	3.440.224.519
الدرجة الثانية	AA- To AA+	-	16.667
الدرجة الثالثة	A- To A+	-	41.932.066
		3.408.236.734	3.482.173.252
عادي			
الدرجة الرابعة**	BBB- To BBB+	4.858.828.521	16.061.970
الدرجة الخامسة	BB- To BB+	4.000.201.219	3.341.085.236
الدرجة السادسة	B- To B+	-	-
	بدون تصنيف	732.584	1.391.947.663
		8.859.762.324	4.749.094.869
		12.267.999.058	8.231.268.121

*تم اعتبار تصنيف المصرف المركزي من الدرجة الأولى.
**تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركز حسب القطاع الاقتصادي :						
يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:	كما في 31 كانـــون الأول 2015					
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.214.652.116	-	-	-	-	2.214.652.116
أرصدة لدى مصارف	8.859.762.324	-	-	-	-	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	2.943.215.428	3.868.039.889	486.766.316	33.927.179	7.331.948.812
موجودات أخرى	405.896.556	19.487.496	24.549.936	3.684.999	124.307	453.743.294
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	-	-	-	-	1.193.584.618
المجموع	12.673.895.614	2.962.702.924	3.892.589.825	490.451.315	34.051.486	20.053.691.164
	كما في 31 كانـــون الأول 2014					
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.675.330.472	-	-	-	-	2.675.330.472
أرصدة لدى مصارف	4.791.043.602	-	-	-	-	4.791.043.602
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	1.880.170.485	1.444.888.955	413.653.447	679.378.919	4.418.091.806
موجودات أخرى	210.996.431	9.995.668	8.493.409	2.431.556	3.993.554	235.910.618
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	764.894.047	-	-	-	-	764.894.047
المجموع	8.442.264.552	1.890.166.153	1.453.382.364	416.085.003	683.372.473	12.885.270.545

ب – مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار القواك وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار القواك في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار القواك على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات القواند بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

5) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	كما في 31 كانـــون الأول 2015			
	داخل سورية	آسيا (الشرق الأوسط)	أوروبا	الإجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصارف مركزية	2.214.652.116	-	-	2.214.652.116
أرصدة لدى مصارف	4.862.050.173	3.997.380.243	331.908	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية:				
للأفراد	33.927.180	-	-	33.927.180
القروض العقارية	486.766.316	-	-	486.766.316
الشركات الكبرى	5.387.778.585	-	-	5.387.778.585
الشركات المتوسطة	1.423.476.731	-	-	1.423.476.731
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.584.618	-	-	1.193.584.618
الموجودات الأخرى	453.554.052	189.242	-	453.743.294
الإجمالي للسنة الحالية	16.055.789.771	3.997.569.485	331.908	20.053.691.164
الإجمالي للسنة السابقة	8.109.013.447	4.734.107.272	42.149.826	12.885.270.545

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٢٪)			
أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2015		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(533.921.262)	(10.678.425)	(8.008.819)
دولار أمريكي	4.708.175.847	94.163.517	70.622.638
يورو	(1.003.542.806)	(20.070.856)	(15.053.142)
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2015		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(533.921.262)	10.678.425	8.008.819
دولار أمريكي	4.708.175.847	(94.163.517)	(70.622.638)
يورو	(1.003.542.806)	20.070.856	15.053.142
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2014		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	284.565.988	5.691.320	4.268.490
دولار أمريكي	1.666.818.055	33.336.361	25.002.271
يورو	(1.268.728.916)	(25.374.578)	(19.030.934)
جنيه استرليني	149.737	2.995	2.246
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2014		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	284.565.988	(5.691.320)	(4.268.490)
دولار أمريكي	1.666.818.055	(33.336.361)	(25.002.271)
يورو	(1.268.728.916)	25.374.578	19.030.934
جنيه استرليني	149.737	(2.995)	(2.246)
عملات أخرى	-	-	-

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الغرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 362/ م ن/ ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بما لا يتجاوز 5% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%).

	31 كانـــون الأول 2015		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	847.806.836	848.049.318
يورو	10.210.379	1.021.038	765.778
جنيه استرليني	583.396	58.340	43.755
عملات أخرى	102.319.269	10.231.927	7.673.945

	31 كانـــون الأول 2014		
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	3.912.345.087	391.234.509	418.202.243
يورو	19.355.469	1.935.547	1.451.660
جنيه استرليني	(240.223)	(24.022)	(18.017)
عملات أخرى	1.074.688.296	107.468.830	80.601.622

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

	31 كانـــون الأول 2015		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	(847.806.836)	(848.049.318)
يورو	10.210.379	(1.021.038)	(765.778)
جنيه استرليني	583.396	(58.340)	(43.755)
عملات أخرى	102.319.269	(10.231.927)	(7.673.945)

	31 كانـــون الأول 2014		
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	3.912.345.087	(391.234.509)	(418.202.243)
يورو	19.355.469	(1.935.547)	(1.451.660)
جنيه استرليني	(240.223)	24.022	18.017
عملات أخرى	1.074.688.296	(107.468.830)	(80.601.622)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

	بنود غير حساسة	أكثر من 5 سنوات	من 4 الى 5 سنوات	من 3 الى 4 سنوات	من سنتين الى 3 سنتين	من سنة الى سنتين	من 9 أشهر حتى سنة	من 6 حتى 9 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من شهر حتى 3 أشهر	دون الشهر	بنود التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب 31 كانون الأول 2015 الموجودات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		ل.س
	1.727.840.385	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.687.410.206	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3.415.250.591
	4.691.130.022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.479.090.600	أرصدة لدى مصارف	8.859.762.324
	1.587.425.144	237.690.754	148.469.423	261.625.318	595.543.136	645.326.323	-	-	-	-	1.301.145.866	تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	7.331.948.812
	1.210.512.599	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة	1.210.512.599
	12.152.361	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	12.152.361
	612.829.056	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى	612.829.056
	904.368.704	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	904.368.704
	1.193.594.618	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.193.594.618
	11.941.742.889	237.690.754	148.469.423	261.625.318	595.543.136	645.326.323	-	-	-	-	2.988.687.568	مجموع الموجودات	23.540.309.025
	2.961.781.378	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.507.387.147	المطلوبات	8.129.551.363
	2.967.685.989	-	-	-	-	188.670.000	-	-	-	-	1.703.000.000	ودائع المصارف	9.662.106.626
	191.152.481	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.029.505.179	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	231.727.918
	113.290.259	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40.575.437	تأمينات نقدية	113.290.259
	412.399.245	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة	412.399.245
	6.666.309.352	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى	18.549.075.411
	237.690.794	148.469.423	261.625.318	595.543.136	645.326.323	188.670.000	-	-	-	-	8.280.962.537	مجموع المطلوبات	5.279.433.497
	(237.690.794)	(148.469.423)	(261.625.318)	(595.543.136)	(645.326.323)	(188.670.000)	-	-	-	-	(5.291.962.537)	فجوة إعادة تسعير الفائدة	(4.991.233.614)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من 6 حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنين	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
31 كانون الأول 2014												
الموجـــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.072.672.919	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.141.479.464	4.214.152.373
أرصدة لدى مصارف	4.533.093.623	-	-	-	-	-	-	-	-	-	257.949.979	4.791.043.602
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	859.619.317	220.576.068	309.963.452	157.624.066	85.162.178	417.471.479	228.355.880	170.022.648	33.814.761	93.692.867	1.841.789.090	4.418.091.806
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.290.540.671	1.290.540.671
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11.062.390	11.062.390
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	359.470.632	359.470.632
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	934.468.732	934.468.732
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	764.894.047	764.894.047
مجموع الموجودات	7.465.385.859	220.576.068	309.963.452	157.624.066	85.162.178	417.471.479	228.355.880	170.022.648	33.814.761	93.692.867	7.601.654.995	16.783.724.253
المطلوبات												
ودائع المصارف	1.520.134.880	-	-	-	-	-	-	-	-	-	701.202.378	2.221.337.258
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	2.253.597.494	3.184.929.457	1.474.566.587	1.192.079.905	751.989.069	421.332.500	-	-	-	-	2.410.072.800	11.688.567.812
تأمينات نقدية	26.841.468	456.600	-	-	-	-	-	-	-	-	74.313.208	101.611.276
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	78.429.708	78.429.708
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	483.269.638	483.269.638
مجموع المطلوبات	3.800.573.842	3.185.386.057	1.474.566.587	1.192.079.905	751.989.069	421.332.500	-	-	-	-	3.747.287.732	14.573.215.692
فجوة إعادة تسعير الفائدة	3.664.812.017	(2.964.809.989)	(1.164.603.135)	(1.034.455.839)	(666.826.891)	(3.861.021)	228.355.880	170.022.648	33.814.761	93.692.867	3.854.367.263	2.210.508.561

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانـــون الأول 2015				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.066.489.199	61.956.916	-	1.276.791	1.129.722.906
أرصدة لدى المصارف	7.023.403.323	312.087.139	704.535	318.191	7.336.513.188
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2.017.865.169	885.536.653	-	779.060.222	3.682.462.044
موجودات أخرى	57.548.772	482.314	-	997.475	59.028.561
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.040.584.618	-	-	-	1.040.584.618
مجموع الموجودات	11.205.891.081	1.260.063.022	704.535	781.652.679	13.248.311.317
المطلوبات					
ودائع المصارف	1.198.970.649	2.390.913.468	-	678.210.030	4.268.094.147
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.482.693.722	209.869.173	121.140	17.778	1.692.701.813
تأمينات نقدية	34.445.691	65.349.069	-	-	99.794.760
مطلوبات أخرى	11.712.663	289.933	-	1.105.674	13.108.270
مجموع المطلوبات	2.727.822.725	2.666.421.643	121.140	679.333.482	6.073.698.990
صافي التركز داخل الميزانية	8.478.068.356	(1.406.358.621)	583.396	102.319.197	7.174.612.328
عقود مقايضة العملات الأجلة	-	1.416.569.000	-	-	1.416.569.000
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	8.478.068.356	10.210.379	583.396	102.319.197	8.591.181.328

التركز في مخاطر العملات الأجنبية					
	31 كانـــون الأول 2014				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.663.313.572	76.827.523	-	838.391	1.740.979.486
أرصدة لدى المصارف	3.383.802.186	71.995.602	293.498.574	1.041.606.839	4.790.903.201
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	1.218.872.233	579.235.349	-	440.486.494	2.238.594.076
موجودات أخرى	33.796.731	397.019	116.262	2.747.188	37.057.200
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	611.894.047	-	-	-	611.894.047
مجموع الموجودات	6.911.678.769	728.455.493	293.614.836	1.485.678.912	9.419.428.010
المطلوبات					
ودائع المصارف	120.512.955	1.547.116.778	-	409.564.018	2.077.193.751
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	2.844.427.547	405.575.081	293.744.848	777.608	3.544.525.084
تأمينات نقدية	21.290.598	42.746.681	-	-	64.037.279
مطلوبات أخرى	13.102.582	1.299.484	110.211	648.992	15.161.269
مجموع المطلوبات	2.999.333.682	1.996.738.024	293.855.059	410.990.618	5.700.917.383
صافي التركز داخل الميزانية	3.912.345.087	(1.268.282.531)	(240.223)	1.074.688.294	3.718.510.627
عقود مقايضة العملات الآجلة	-	1.287.638.000	-	-	1.287.638.000
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	3.912.345.087	19.355.469	(240.223)	1.074.688.294	5.006.148.627

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل، ولقد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار مقابلات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

	2014	2015
	%	%
المتوسط خلال العام	59	60
أعلى نسبة خلال العام	63	72
أدنى نسبة خلال العام	56	64
كما في نهاية العام	63	65

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك، وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

31 كانـــون الأول 2015

الموجـــودات	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.888.008.681	-	-	-	-	-	-	527.241.910	3.415.250.591
أرصدة لدى المصارف	4.694.141.157	-	4.165.621.167	-	-	-	-	-	8.859.762.324
صافي التسهيلات الائتمانية	233.810.426	305.142.121	1.295.878.523	723.738.023	276919612	295.305.959	2.613.729.004	1.587.425.144	7.331.948.812
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	1.210.512.559	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	12.152.361	12.152.361
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	904.268.704	-	904.268.704
موجودات أخرى	205.527.658	1.628.799	405.672.599	-	-	-	-	-	612.829.056
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1.198.584.618	1.198.584.618
مجموع الموجودات	8.021.487.922	306.770.920	5.867.172.289	723.738.023	276919612	295.305.959	3.517.997.708	4.530.916.592	23.540.309.025
المطلوبات:									
ودائع المصارف	3.179.342.323	3.250.209.040	1.700.000.000	-	-	-	-	-	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.017.432.847	1.857.068.850	1.612.295.780	2.054.364.101	1290553714	1.252.714.849	577.696.485	-	9.662.106.626
تأمينات نقدية	47.800.959	182.673.259	1.253.700	-	-	-	-	-	231.727.918
مخصصات متنوعة	113.290.259	-	-	-	-	-	-	-	113.290.259
مطلوبات أخرى	202.283.833	92.073.710	39.047.697	43.035.202	26680427	8.221.675	1.106.701	-	412.399.245
مجموع المطلوبات	4.560.150.221	5.382.024.859	3.352.597.177	2.097.399.303	1317.164141	1.260.996.524	578.803.186	-	18.549.075.411
فجوة الاستحقاقات	3.461.337.701	(5.075.253.939)	2.514.575.112	(1.373.661.280)	(1040244529)	(965.690.565)	2.939.194.522	4.530.916.592	4.991.233.614

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

31 كانـــون الأول 2014

الموجـــودات	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	3.611.494.820	-	-	-	-	-	-	602.657.553	4.214.152.373
أرصدة لدى المصارف	2.156.518.357	1.642.662.625	991.862.620	-	-	-	-	-	4.791.043.602
صافي التسهيلات الائتمانية	390.826.668	23.566.675	125.351.807	196.465.780	94333.497	91.676.916	1.654.081.373	1.841.789.090	4.418.091.806
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	1.290.540.671	1.290.540.671
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	11.062.390	11.062.390
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	934.468.732	-	934.468.732
موجودات أخرى	149.530.632	-	209.940.000	-	-	-	-	-	359.470.632
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	764.894.047	764.894.047
مجموع الموجودات	6.308.370.477	1.666.229.300	1.327.154.427	196.465.780	94333.497	91.676.916	2.588.550.105	4.510.943.751	16.783.724.253
المطلوبات:									
ودائع المصارف	1.976.514.566	244.822.692	-	-	-	-	-	-	2.221.337.258
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	951.828.501	1.322.309.913	3.656.701.013	2.261.196.805	1.677.373.802	1.077.465.236	741.692.542	-	11.688.567.812
تأمينات نقدية	9.066.016	69.782.910	10.477.016	3.011.232	6854295	2.419.807	-	-	101.611.276
مخصصات متنوعة	78.429.708	-	-	-	-	-	-	-	78.429.708
مطلوبات أخرى	378.428.989	7.305.262	42.306.979	25.177.686	21.649.314	7.779.310	622.098	-	483.269.638
مجموع المطلوبات	3.394.267.780	1.644.220.777	3.709.485.008	2.289.385.723	1.705.877.411	1.087.664.353	742.314.640	-	14.573.215.692
فجوة الاستحقاقات	2.914.102.697	22.008.523	(2.382.330.581)	(2.092.919.943)	(1.611543.914)	(995.987.437)	1.846.235.465	4.510.943.751	2.210.508.561

بنود خارج الميزانية:

	31 كانـــون الأول 2015			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	51.511.600	-	-	51.511.600
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	349.145.191	2.668.665	-	351.813.856
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	3.251.147	-	-	3.251.147
الكفالات الصادرة	80.699.945	44.967.301	282.000	125.949.246
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	21.455.156	58.122.156	6.930.000	86.507.312
التزامات رأسمالية*	-	-	21.715.000	21.715.000
المجمـوع	506.063.039	105.758.122	28.927.000	640.748.161
	31 كانـــون الأول 2014			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	33.695.200	-	-	33.695.200
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	58.341.079	7.897.660	-	66.238.739
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	101.248	-	-	101.248
الكفالات الصادرة	75.258.758	673.100	-	75.931.858
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	12.570.000	34.099.476	18.183.156	64.852.632
التزامات رأسمالية*	-	-	1.600.000	1.600.000
المجمـوع	179.966.285	42.670.236	19.783.156	242.419.677

* تمثل الالتزامات الرأسمالية المبالغ المتبقية للموردين مقابل خدمات ديكور أو شراء موجودات ثابتة.

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.

إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجيير هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما محدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر عدم الامتثال" والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

35 - التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

-قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:						
	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2015					
	الأفـراد	الشركات	الخزينـة	أخـرى	المجمـــوع	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014
البيان	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	(204.245.756)	361.117.492	3.526.076.382	31.978.583	3.714.926.701	1.179.017.518
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة	52.690.974	(324.272.320)	-	-	(271.581.346)	(822.641.163)
نتائج أعمال القطاع	(151.554.782)	36.845.172	3.526.076.382	31.978.583	3.443.345.355	356.376.355
مصاريف غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	(632.420.274)	(632.420.274)	(563.322.107)
الخسارة قبل ضريبة الدخل	(151.554.782)	36.845.172	3.526.076.382	(600.441.691)	2.810.925.081	(206.945.752)
إطفاء إيرادات ضريبة مؤجلة	-	-	-	(30.200.028)	(30.200.028)	-
صافي خسارة السنة	(151.554.782)	36.845.172	3.526.076.382	(630.641.719)	2.780.725.053	(206.945.752)
	كما في 31 كانـــون الأول 2015					31 كانون الأول 2014
موجودات القطاع	520.693.495	6.930.446.503	13.874.272.033	-	21.325.412.031	14.424.092.445
موجودات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	2.214.896.994	2.214.896.994	2.359.631.808
مجموع الموجودات	520.693.495	6.930.446.503	13.874.272.033	2.214.896.994	23.540.309.025	16.783.724.253
مطلوب القطاع	4.692.887.699	5.200.946.845	8.242.841.622	-	18.136.676.166	2.401.378.242
مطلوبات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	412.399.245	412.399.245	12.171.837.450
مجموع المطلوبات	4.692.887.699	5.200.946.845	8.242.841.622	412.399.245	18.549.075.411	14.573.215.692
مصاريف رأسمالية	-	-	-	29.654.012	29.654.012	10.443.200
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	109.763.914	109.763.914	108.572.522

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف حيث يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه.

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

	31 كانـــون الأول 2015		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	3.700.924.918	14.001.783	3.714.926.701
مجموع الموجودات	19.538.682.362	4.001.626.663	23.540.309.025
المصروفات الرأسمالية	29.654.012	-	29.654.012
في حين كانت لعام 2014	31 كانـــون الأول 2014		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	1.174.552.222	4.465.296	1.179.017.518
مجموع الموجودات	13.399.777.011	3.383.947.242	16.783.724.253
المصروفات الرأسمالية	10.443.200	-	10.443.200

36 - كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفايته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك وتقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على مقاءة رأس المال.

يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.

تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتصنيف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتصنيف،حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتصنيف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة. أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التقيل المشار اليها في القرار 253/م ن/ب4. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتصنيف رقم (253/م ن/ب4) لعام 2007 (8% حسب لجنة بازل الدولية)كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتوزيعات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التوزيعات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	ل.س	ل.س
بنود رأس المال الاساسي :	**4.946.744.144**	**2.167.109.062**
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3.000.000.000	3.000.000.000
الإحتياطي القانوني	6.668.407	6.668.407
الإحتياطي الخاص	6.668.407	6.668.407
خسائر متراكمة محققة	(5.332.300.884)	(4.616.312.750)
أرباح مدورة غير محققة*	7.277.860.575	3.781.147.388
ينزل:		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(12.152.361)	(11.062.390)
بنود رأس المال المساند:		
الاحتياطي العام على مخاطر التمويل	32.337.109	32.337.109
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	4.979.081.253	2.199.446.171
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	15.413.737.000	10.992.901.000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	701.482.000	391.837.000
مخاطر السوق	113.113.044	1.094.043.765
المخاطر التشغيلية	293.423.961	247.293.496
المجموع	16.521.756.005	12.726.075.261
نسبة كفاية رأس المال (%)	%30.14	%17.28
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%29.94	%17.03

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لاتقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م ن/ب4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م ن / ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ب4 لعام 2007.

37 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:	31 كانـــون الأول 2015		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	ل.س	ل.س	ل.س
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.888.008.681	527.241.910	3.415.250.591
أرصدة لدى مصارف	8.859.762.324	-	8.859.762.324
تسهيلات ائتمانية مباشرة	3.130.794.664	4.201.154.148	7.331.948.812
موجودات ثابتة ملموسة	-	1.210.512.559	1.210.512.559
موجودات غير ملموسة	-	12.152.361	12.152.361
موجودات ضريبية مؤجلة	-	904.268.704	904.268.704
موجودات أخرى	612.829.056	-	612.829.056
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1.193.584.618	1.193.584.618
مجموع الموجودات	15.491.394.725	8.048.914.300	23.540.309.025
المطلوبات:			
ودائع مصارف	8.129.551.363	-	8.129.551.363
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	9.084.410.141	577.696.485	9.662.106.626
تأمينات نقدية	231.727.918	-	231.727.918
مخصصات متنوعة	113.290.259	-	113.290.259
مطلوبات أخرى	411.292.544	1.106.701	412.399.245
مجموع المطلوبات	17.970.272.225	578.803.186	18.549.075.411
الصافي	(2.478.877.500)	7.470.111.114	4.991.233.614
	31 كانـــون الأول 2014		
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3.611.494.820	602.657.553	4.214.152.373
أرصدة لدى مصارف	4.791.043.602	-	4.791.043.602
تسهيلات ائتمانية مباشرة	922.221.343	3.495.870.463	4.418.091.806
موجودات ثابتة ملموسة	-	1.290.540.671	1.290.540.671
موجودات غير ملموسة	-	11.062.390	11.062.390
موجودات ضريبية مؤجلة	-	934.468.732	934.468.732
موجودات أخرى	359.470.632	-	359.470.632
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	764.894.047	764.894.047
مجموع الموجودات	9.684.230.397	7.099.493.856	16.783.724.253
المطلوبات:			
ودائع مصارف	2.221.337.258	-	2.221.337.258
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	10.946.875.270	741.692.542	11.688.567.812
تأمينات نقدية	101.611.276	-	101.611.276
مخصصات متنوعة	78.429.708	-	78.429.708
مطلوبات أخرى	482.647.540	622.098	483.269.638
مجموع المطلوبات	13.830.901.052	742.314.640	14.573.215.692
الصافي	(4.146.670.655)	6.357.179.216	2.210.508.561

38 – ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2015	2014
أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):	ل.س	ل.س
إعتمادات استيراد	51.511.600	33.695.200
قبولات صادرة	-	-
كفالات صادرة		
دفع	17.889.531	17.889.531
دخول في العطاء	6.585.000	8.363.250
حسن تنفيذ	101.474.715	49.679.077
عقود مقايضة العملات الآجلة	1.049.991.635	1.118.075.800
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	351.813.856	66.238.739
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	3.251.147	101.248
	1.582.517.484	1.294.042.845

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2015	2014
ب. التزامات تعاقدية:	ل.س	ل.س
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	21.455.156	12.570.000
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	65.052.156	52.282.632
	86.507.312	64.852.632

تمثل عقود الإيجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

39 - الأرباح القابلة للتوزيع

نظراً لعدم وجود أرباح محققة قابلة للتوزيع لن يتم توزيع أي أرباح عن العام ٢٠١٥، ٢٠١٤ على التوالي.

40 - القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

١. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
٢. الشركات التابعة للبنك
٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
٤. مساهمات كبار المساهمين
٥. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه
٦. درجة الاعتماد على موردين محددين
٧. الحماية الحكومية والامتيازات
٨. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية لها أثر مادي على عمل البنك
٩. معايير الجودة الدولية
١٠. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
١١. وصف المخاطر
١٢. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2015
١٣. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
١٤. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
١٥. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2014
١٦. التطورات المستقبلية الهامة والخطط المستقبلية
١٧. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
١٨. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
١٩. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2015
٢٠. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2015
٢١. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
٢٢. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة

تقرير مدققي الحسابات

الإقرارات

الهيكل التنظيمي العام

شبكة الفروع

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة
تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (6).

ب. تقرير مجلس الإدارة
تم ذكره في الصفحة رقم (9).

1. أ – أنشطة البنك الرئيسية
القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد –85 86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:
- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب– التوزع الجغرافي لفروع البنك
بلغ عدد فروع بنك الأردن– سورية 13 فرع حتى نهاية عام 2015، و 5 مراكز تنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (131).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	15	حرستا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	12	صحنايا	مغلق مؤقتاً
العباسيين	9	جرمانا	7
شارع الفيصل	9	البارون	4
العزيزية	5	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	13	حمص	6
طرطوس	9	الإدارة العامة وإدارة العمليات	119

1. ج – حجم الاستثمار الرأسمالي
بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2015 مبلغ 29,654,012 ليرة سورية ، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2014 مبلغ 9,917,036 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك
لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن– سورية.

3. أ – أسماء أعضاء مجلس الإدارة

السيد شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 14/11/1969 — تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل — تاريخ التعيين : 2/7/2015

الشهادات العلمية :
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، باقالو، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن شباط 1991 – كانون الثاني 1993
- دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية أيلول 1990 – شباط1991

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

السيد عبد العزيز رشيد السخني
نائب رئيس مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1/1/1948 — تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل — تاريخ التعيين : 2/7/2015

الشهادات العلمية :
- الشهادة الثانوية العامة 1967

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيمكو
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية– سيمكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيمكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

السيد نقولا يوسف البهو

عضو مجلس الإدارة

(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 17/7/1965 تاريخ العضوية : 1/10/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة Durham University / UK
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع الأعمال في بنك الأردن منذ 7/12/2014 ولغاية تاريخه
- مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن من 1/3/2013 – 6/12/2014
- مساعداً للمدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 3/5/2005 28/2/2013
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 – 2005
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- عضو مجلس إدارة في شركة تفوق للاستشارات المالية

السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1/1/1965 تاريخ العضوية : 28/5/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

- إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وظلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد أسامة سميح السكري

عضو مجلس الإدارة

(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 27/4/1955 تاريخ العضوية : 28/5/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

- بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977

الخبرات العملية:

- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 10 / 4 / 1994 ولغاية تاريخه
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمراقعات القانونية منذ سنة 1981

السيد محمد ماهر عربي كاتبي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 10/11/1955 تاريخ العضوية : 28/5/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :

- الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974

الخبرات العملية:

- مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن

السيد محمد مرهف طريف الأخرس

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 4/1/1980 تاريخ العضوية : 17/2/2015
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :
- إجازة في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت 2004

الخبرات العملية:
- تجارة وصناعة ونقل المواد الغذائية والطبية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة تاج للاستثمارات الصناعية
- رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للسكر
- نائب رئيس مجلس الإدارة حمص للفنادق
- نائب رئيس مجلس الإدارة الأسواق التجارية

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 12/10/1941 تاريخ العضوية : 2/7/2015
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادات العلمية :
- بكالوريس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية:
- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

3.ب - أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد عمار محمد سعيد البردان

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 18/9/1962 تاريخ العضوية : 2/7/2015
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادات العلمية :
- بكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:
- مدير في شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- نائب رئيس غرفة تجارة دمشق
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال

السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام

تاريخ الميلاد : 15/8/1956 تاريخ التعيين : 3/2/2011

الشهادات العلمية :
- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم- شيفلد في انجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية:
- مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن- سورية 6/2010 – 1/2011
- مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد- الأردن 16/2/1994 – 16/6/2010
- مدير فرع تجاري في بنك الخليج – الكويت 30/1/1977- 1/08/1990

أسماء الإدارة العليا ومؤهلاتهم

السيد عبود جورج سعاده
مدير مركز تنمية أعمال الشركات– دمشق

تاريخ الميلاد : 10/5/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 11 سنة

السيد حمزة حسن مصطفى عبد القادر
مدير مبيعات و خدمات الفروع

تاريخ الميلاد : 1/3/1984 الجنسية : أردني

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص علوم مالية ومصرفية
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد محمد إياد عمر الطناني
مدير الدائرة المالية

تاريخ الميلاد : 10/6/1978 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير إدارة مصارف
- بكالوريوس اقتصاد – اختصاص محاسبة
- خبرة مصرفية 6 سنوات

السيد شادي الكسندر كحالة
مدير دائرة المتابعة والتحصيل

تاريخ الميلاد : 1/11/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص نظم معلومات
- خبرة مصرفية 7 سنوات

السيد حسام فوزي فارس العلي
مدير العمليات المصرفية المركزية

تاريخ الميلاد : 26/2/1962 الجنسية : أردني

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس تجارة واقتصاد
- خبرة 28 سنة في العمليات التجارية والمصرفية

السيد محمد أنيس عبيدة السهلي
مدير العمليات الإدارية المحلية

تاريخ الميلاد : 6/10/1982 الجنسية : فلسطيني سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 8 سنوات

السيد محمد وسيم رمضان
مدير دائرة الأتمتة و الأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد : 7/8/1970 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس هندسة اتصالات و إلكترونيات
- اختصاص إدارة مالية
- خبرة 15 سنة

السيد خالد غالب التقي
مدير دائرة الاتصال المؤسسي والدراسات

تاريخ الميلاد : 10/7/1980 الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 8 سنوات

السيد حسام الدين عبد الغني جاويش

مدير الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد : 28/9/1979 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس حقوق
- خبرة 8 سنوات

السيد علا ابراهيم باير العلي

مدير مراجعة الائتمان

تاريخ الميلاد : 31/3/1984 — الجنسية : عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص مصارف وتأمين
- خبرة مصرفية 8 سنوات

السيد محمد سامي ابراهيم

مدير التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد : 9/8/1978 — الجنسية : فلسطيني سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص محاسبة
- خبرة مصرفية 11 سنة

السيد يوسف لويس الخوري

مدير إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد : 25/2/1986 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد – اختصاص مصارف
- محلل مخاطر معتمد
- خبرة مصرفية 8 سنوات

السيد مكسيم كريم علي

مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد : 18/11/1981 — الجنسية : عربي سوري

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير مصارف وتمويل
- بكالوريوس اقتصاد – اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 8 سنوات

4. مساهمات كبار المساهمين

4. أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 31/12/2015

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	%1.5	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

4. ب– مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 31/12/2014

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	600,000	%2	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (13)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين:

اسم المورد	نسبة التعامل إلى إجمالي المشتريات
شركة أدونيس للتأمين – سورية / أدير / المساهمة المغفلة الخاصة	%32

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن– سورية صفحة رقم (130)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (29).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

وردت ضمن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31/12/2015، ضمن فقرة إدارة المخاطر صفحة رقم (32)

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2015

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (16)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2015 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2015 صفحة رقم (25)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2013

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2015 صفحة رقم (21)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية صفحة رقم (28)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)	2015	2014	2013	2012	2011	2010
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	9,000	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 31/12/2015

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السكني	عضو مجلس إدارة	/	%1
عمار الردان	عضو مجلس إدارة	/	%0.25
محمد مرهف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	%5
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%1.5
محمد أبو الهدى اللحام	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 31/12/2014

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس إدارة		
أسامة السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السكني	عضو مجلس إدارة	/	%1
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة	/	%1
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%2
رياض نجمة	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2015 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها *

الاسم	بدل مصاريف سفر وتنقلات (المبالغ بالليرات السورية)
السيد توفيق فاخوري	375,000
السيد شاكر فاخوري	450,000
السيد أسامة سكري	450,000
السيد نقولا البهو	450,000
السيد عبد العزيز السكني	450,000
السيد محمد اسعد هارون	450,000
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	450,000
السيد رياض نجمة	450,000
المجموع	**3,450,000**

• علماً أنه باجتماع رقم 3/2015 تاريخ 2/7/2015 ، تمت المصادقة على إيقاف دفع أي بدلات لأعضاء مجلس الإدارة من تاريخه
وبلغت منافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف 55,604,911 ليرة سورية عن عام 2015

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2015

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
شاكر فاخوري	بنك الأردن	%49	أردنية	نعم	لا	4
محمد أسعد هارون						4
أسامة السكري						3
نقولا البهو						4
عبد العزيز السخني	-	%1	سورية	نعم	نعم	5
عمار الردان **	-	%0.25	سورية	نعم	نعم	3
محمد مرهف الأخرس *	-	%5	سورية	نعم	نعم	4
محمد ماهر عربي كاتبي	-	%0.25	سورية	نعم	نعم	4
محمد أبو الهدى اللحام *	-	%0.25	سورية		نعم	3

* تم تعيين السيد محمد مرهف الأخرس بتاريخ 17/2/2015
** تم تعيين كل من السيد محمد أبو الهدى اللحام والسيد عمار البردان بتاريخ 2/7/2015

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

ساهم البنك بمسؤوليته الاجتماعية من خلال التبرع لأسر الشهداء بمبلغ 200,000 ل.س.

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

3) تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /السيد مصطفى عوني زكية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2015 صفحة رقم (40-41).

4) الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن- سورية، يقر ويحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2016 .
كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2015، وبتوافر نظام رقابة فعال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق فاخوري - ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد أسامة سميح السكري - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد نقولا يوسف البهو - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد اسعد هارون - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
شاكر توفيق فاخوري	جواد فتحي الحلبوني	إياد الطنانى

الهيكل التنظيمي لبنك الأردن – سورية

7) شبكة فروع بنك الأردن– سورية

الإدارة العامة دمشق
هاتف: 01122900000
ص.ب 8058 دمشق– سورية

إدارة العمليات المركزية المؤقتة أبو رمانة
هاتف: 01122911161 فاكس: 0113318622

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية المؤقتة أبو رمانة
هاتف: 01122911000 فاكس: 0113328331

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع شارع بغداد
هاتف: 01122900100
فرع أبو رمانة
هاتف: 0113354500
فرع العباسيين
هاتف: 0114438261
فرع صحنايا (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 01163900333
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 0115376711
فرع جرمانا
هاتف: 0115659377

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317267

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317730
ساحة الجامعة العربية
فاكس: 0113354506
ساحة العباسيين
فاكس: 0114438267
أوتستراد درعا
فاكس: 0118140614
مقابل مديرية الخدمات
فاكس: 0115376717
دوار السيد الرئيس
فاكس: 0115659377

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل
هاتف: 0212228071
فرع البارون
هاتف: 0212126996
فرع العزيزية
هاتف: 0212122667
فرع الحمدانية (مغلق مؤقتاً)
هاتف: 0215120153

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228081
مقابل سينما أوغاريت
فاكس: 0212125985
شارع بن سلفانيا
فاكس: 0212125672
فندق المارتيني
فاكس: 0215120156

فروع محافظة حمص

فرع حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام– دوار الحزب
فاكس: 0312222305

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش الغربي
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس
هاتف: 043313733

شارع الثورة
فاكس: 043313793

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء (قريباً)
هاتف: 016324188

طريق قنوات
فاكس: 016324288

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب

دمشق
هاتف: 01122900231
ريف دمشق
هاتف: 01122900000

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317267
أوتستراد درعا
فاكس: 0112317267

مركز الشمال

حلب
هاتف: 0212228088

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228079

مركز الوسط

حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام – دوار الحزب
فاكس: 0312232305

مركز الساحل

اللاذقية
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768

bankofjordansyria.com